عالم المال

ندعم قرارك

www.alamalmal.net

تصفح الموقع

8 صفحات
5 جنيهات

• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 874 • الأحد 18 يناير 2026 م

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

ملف العدد

بين المبادلة والتخفيض..
معضلة الدين العام تبحث عن مخرج

حسن هيكل:

المقايضة الكبرى حل جذري يكسر الدائرة المغلقة للديون

هشام عز العرب:

الدفاع عن أموال المودعين ضرورة لاستدامة النظام المصرفي

نجيب ساويرس:

أزمة الاقتصاد المصري لا تقتصر على ضعف الإيرادات

هاني توفيق:

الإصلاح الهيكلي هو الطريق الآمن للخروج من الأزمة

هيمن عبد الله:

ضخ 252.8 مليار جنيه استثمارات بالقطاع الصناعي

خطة حكومية طموحة لـ«إدارة ديون» الشركات الأجنبية بقطاع الطاقة

صناعة وطاقة ص 07

الإنتاج يقترب من 10 ملايين طن.. القمح يقود تحسن الأداء الزراعي والواردات تتراجع 8 %

رئيس البورصة :

طرح عدد من الشركات في قطاعي الصناعة والأدوات الكهربائية خلال الفترة المقبلة

«توفيق» رئيسا لمجلس أمناء جائزة ليدرز و«الفقي» رئيسا شرفيا

في إطار الاستعداد لانطلاق النسخة السادسة من فعاليات احتفالية جائزة ليدرز، عقد مجلس أمناء الجائزة اجتماعًا لبحث الترتيبات النهائية الخاصة بانطلاق الدورة الجديدة. وخلال الاجتماع، قرر مجلس الأمناء بالإجماع اختيار المهندس هاني توفيق رئيسًا لمجلس أمناء الجائزة، كما تم اختيار الدكتور فخري الفقي رئيسًا شرفيًا للجائزة في عامها السادس، نظرا لما يتمتعان به من خبرات واسعة ومسيرة مهنية مؤثرة في المجال الاقتصادي والمالي.

وبدوره أكد الإعلامي أيسر الحامدي الأمين العام للجائزة أن اجتماع مجلس الأمناء ناقش معايير اختيار الشخصيات والمؤسسات وكذلك الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية، والتي تتم وفقا لمعايير مالية تحت إشراف الجمعية المصرية للأوراق المالية، وكذلك شهد الاجتماع اعتماد التصميم الجديد للجائزة في عامها السادس.

ومن ناحيته أضاف الكاتب الصحفي محمد النجار مقرر عام الجائزة، أن الدورات الخمس السابقة من احتفالية جائزة ليدرز قد شهدت حضورًا رسميًا موسعًا، تمثل في مشاركة عدد من الوزراء، ورؤساء الهيئات الحكومية، وقيادات البنوك، وكبرى الشركات، إلى جانب نخبة من رجال الاقتصاد والصناعة والزراعة، ما أسهم في ترسيخ مكانة الجائزة كمنصة رائدة لتكريم الشخصيات المؤثرة ودعم الحوار حول مستقبل الاقتصاد المصري.

والجدير بالذكر أن مجلس أمناء جائزة ليدرز يضم كلا من، المهندس هاني توفيق الخبير الاقتصادي، الدكتور فخري الفقي رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب السابق، هاني أمان الرئيس التنفيذي للشركة الشرقية «ايسترن كومباني»، المهندس عبد السلام الجبلي الرئيس السابق للجنة الزراعة والري بمجلس الشيوخ، هشام الجمل رئيس جمعية مستثمري الطاقة الشمسية ببنان، محمد ماهر رئيس الجمعية المصرية للأوراق المالية، الدكتور أحمد عبد الحي خبير استراتيجيات التصنيع، المهندس أحمد السيد الرئيس التنفيذي لشركة نهر الخير للتنمية الزراعية، رانيا يعقوب رئيس مجلس إدارة شركة ثري واي لتداول الأوراق المالية، محمد عماد الدين مرسي المدير الإقليمي- فاينانس إن موشن مصر، أيسر الحامدي رئيس مجلس إدارة مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر، ومحمد النجار رئيس تحرير جريدة «عالم المال».

و تمنح جائزة ليدرز منذ بداية انطلاقها للشخصيات المؤثرة في الاقتصاد المصري تقديرًا لإسهاماتهم في دعم التنمية والنمو المستدام، وفقًا لعدد من المعايير المحلية والدولية المتعارف عليها في هذا المجال.

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر
«ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبد الفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبد البارى - هبة عبد الستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبد المجيد عبد الله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبد العزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

إطلاق النسخة الثلاثين تحت شعار AI in Action

«Cairo ICT» معرض ومؤتمر مصر الوطني.. 29عامًا من صناعة مستقبل التكنولوجيا والتحول الرقمي

أطلق معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا للشرق الأوسط وأفريقيا فعالية خاصة لتكريم وشكر شركائه سواء كانت الدولة ممثلة في وزرائها أو الرعاة والعارضين المشاركين في دورته التاسعة والعشرين، وذلك في إطار تقدير دورهم المحوري في دعم مسيرة المعرض واستمراريته كمنصة استراتيجية تقود قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي في مصر والمنطقة على مدار ٢٩ عامًا متواصلة، بحضور ٧ وزراء ونخبة من القيادات الحكومية والتنفيذية وممثلي كبرى المؤسسات

وشهدت الفعالية الإعلان عن إطلاق النسخة الثلاثين من Cairo ICT والمقرر إقامتها من ٨-١١ نوفمبر تحت شعار AI in Action، والإعلان عن الدورة الخامسة من المعرض والمؤتمر الدولي لأمن المعلومات والأمن السيبراني caisec٢٦ يومي ٨ و٩ يونيو.

وجاء تنظيم الحدث انعكاسًا مباشرًا للنتائج الاستثنائية التي حققتها الدورة التاسعة والعشرون من Cairo ICT، والتي فرضت نفسها كمؤشر واضح على اتساع تأثير المعرض ودور شركائه، بعدما استقبل ١٦١ ألف زائر، وشارك به ٥٨٠ شركة ومؤسسة من ١٧ دولة، وشهد ١٢٠ جلسة نقاشية بمشاركة أكثر من ٥٥٠ متحدثًا، وتوقيع ٣٠ مذكرة تفاهم، والإعلان عن ٤٠ توصية استراتيجية تخدم مستقبل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وعلى مدار العقد الأخير، وتحديدًا خلال الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٥، شهد Cairo ICT نموًا استثنائيًا في الحجم والتأثير، حيث سجل نموًا تجاوز ١١٢٪ في أعداد الزوار، و٩٢٪ في عدد العارضين، ليؤكد مكانته كأكبر منصة تكنولوجية متكاملة في المنطقة، لا تقتصر على عرض الحلول التقنية، بل تمتد لتكون حلقة وصل استراتيجية بين الدولة، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية، ورواد الأعمال، بما يعزز التكامل بين التكنولوجيا ومتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة.

ويمثل الانتقال من شعار AI Everywhere في الدورة الماضية إلى شعار AI in Action في النسخة الثلاثين، انعكاسًا لتطور رؤية Cairo ICT، حيث ينتقل التركيز من استعراض المفاهيم والتوجهات إلى التطبيق العملي للتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وتعظيم أثرها المباشر في تحسين الخدمات، ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية، ودعم الاقتصاد الرقمي.

وقد شهد الحفل حضور وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. عمرو طلعت، ووزير التعليم العالي والبحث العلمي د. أيمن عاشور، ووزير المالية أحمد كجوك، ووزير الطيران المدني د. سامح الحفني ووزير التربية والتعليم والتعليم الفني محمد عبد اللطيف، ووزير السياحة والآثار شريف فتحي، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي علاء فاروق ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية د. محمد فريد، ونائب أول محافظ البنك المركزي المصري لقطاع تكنولوجيا الأعمال أيمن حسين في مشهد يعكس اتساع تأثير Cairo ICT ليشمل مختلف القطاعات الحيوية.

وأكد المشاركون خلال الفعالية أن Cairo ICT بات منصة أفقية جامعة تخدم كافة القطاعات، من التعليم والتمويل والطيران إلى السياحة والزراعة والخدمات الحكومية، مجسدًا الدور المحوري للتكنولوجيا كقاطرة للتنمية، وأداة رئيسية لدعم التحول الرقمي، وتعزيز الشمول المالي، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

ومن جانبه، أعرب أسامة كمال، رئيس الشركة المنظمة لمعرض Cairo ICT عن شكره وتقديره لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي على رعايته المستمرة للمعرض منذ عام ٢٠١٥، وكذلك د. مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، ود. عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكافة الشركاء والرعاة الذين كان لهم دور أساسي في نجاح المعرض واستمراريته بالشكل الذي يليق بمكانة مصر، ويليق بالمعرض الوطني المصري Cairo ICT

وأضاف كمال: «على مدار السنوات الماضية، شهد Cairo ICT نموًا وتوسعًا كبيرين، تمثل في إطلاق مجموعة متكاملة من المعارض التكنولوجية المتخصصة التي تُعقد ضمن فعالياته، وفي مقدمتها معرض ومؤتمر PAFIX لتكنولوجيا المدفوعات المالية، الذي يُقام للعام الثاني عشر على التوالي، ومعرض Connecta للتكنولوجيا الموجهة للشباب، والذي استقطب أكثر من ٦٢ ألف شاب، إلى جانب ما حققه معرض ومؤتمر الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات AIDC من تميز دولي في دورته الثانية، وهو ما يعكس التحول الحقيقي للمعرض إلى منصة استراتيجية شاملة تمتد تأثيراتها إلى مختلف القطاعات الاقتصادية"

وفي تقدير دولي لهذا التأثير، حصل Cairo ICT على جائزة "المعرض والمؤتمر الأكثر تأثيرًا في مجال التكنولوجيا والابتكار في الشرق الأوسط وأفريقيا" من مؤسسة Global Brands، ليؤكد هذا التكريم المكانة الإقليمية والدولية للمعرض ودوره المستدام في تشكيل مستقبل قطاع التكنولوجيا.

ومع الإعلان عن انعقاد النسخة الثلاثين من Cairo ICT ٢٠٢٦ تحت شعار AI in Action يواصل المعرض أداء دوره كمنصة استراتيجية تقود التحول من الرؤية إلى التطبيق، وتُسهم في بناء اقتصاد رقمي أكثر تنافسية واستدامة، انطلاقًا من مصر إلى المنطقة بأكملها.

إي آند مصر تحتفل بتخريج أولى دفعات برنامج «Stars» لذوي الاحتياجات الخاصة

احتفلت «إي آند مصر» بتخريج أولى دفعات برنامج «Stars»، في فعالية جمعت بين الفخر والإنجاز، احتفت بقصص نجاح مُلهمة لخريجي البرنامج، الذين استكملوا عامًا كاملًا من التدريب وتطوير المهارات، الذي يؤهلهم للإنطلاق المهني والإلتحاق بفرص عمل واعدة.

وفي كلمتها خلال الحفل، عبّرت داليا الجزيري، الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والإدارية في إي آند مصر، عن إعتزازها ببرنامج «Stars» التابع لمؤسسة حلم، الذي يمثل أحد أهم محاور إستراتيجية الشركة لبناء بيئة عمل شاملة ومتنوعة. وقالت داليا الجزيري: «يسعدني أن نحتفل اليوم بنجاح ١٥ خريجًا من المواهب الإستثنائية، التي أثبتت إلتزامها وقدرتها على التطور، وهي تستعد لأولى خطواتها الواثقة نحو مستقبل مهني واعد، يحملون معهم إرادة التغيير وإثبات قدراتهم. تقوم رؤيتنا في إي آند مصر على يقين بأن التنوع قوة دافعة، وتمكين أصحاب الهمم هو التزام استراتيجي عميق في ثقافتنا».

وأوضحت الجزيري أن رحلة «إي آند مصر» نحو بناء منظومة متكاملة لدعم وتمكين أصحاب الهمم بدأت قبل ثلاث سنوات، من خلال شراكة استراتيجية مع مؤسسة «حلم» Helm، وتجسدت مبكرًا في المشاركة بمعرض «خطوة» للتوظيف، الذي إستهدف ٨،٠٠٠ شخص من ذوي الهمم، وساهم في رفع الوعي بسوق العمل والفرص المهنية المتاحة.

وأضافت أن عام ٢٠٢٤ شهد نقلة نوعية في مسيرة «إي آند مصر»، التي أصبحت الراعي الرئيسي لبرنامج «Seeds"، من خلال تدريب أكثر من ٥٠٠ شخص من ذوي الهمم على المهارات الأساسية للعمل والحياة، ليكونوا جاهزين للإندماج في بيئات وظيفية حقيقية.

وتابعت الجزيري: «تطور برنامج Seeds اليوم ليصبح برنامج Stars، وهو برنامج متخصص يمنح خريجيSeeds تدريبًا تقنيًا أكثر عمقًا عبر منح دراسية كاملة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. ففي ٢٠٢٥، قدمت إي آند مصر هذه المنح لـ ١٥ من أبرز خريجي البرنامج، بهدف صقل مهاراتهم وتعزيز قدراتهم في مجالات الموارد البشرية وإدارة الأعمال والعلاقات العامة، بما يهيئهم لبدء مسيرتهم المهنية باحترافية عالية. وتمثل الدفعة التي نحتفي بها اليوم الثمرة الحقيقية لهذا التطور، وبداية لتوسيع قاعدة المواهب القادرة على الإضافة لقوة العمل داخل إي آند مصر».

وإلى جانب المعرفة التقنية، ركزت المنح على المهارات العملية التي تعزز الثقة بالنفس، والجاهزية لسوق العمل، والنمو المهني طويل المدى، كما حصل الخريجون على شهادات معتمدة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة في تخصصات الموارد البشرية وإدارة الأعمال والعلاقات العامة.

وأكدت الجزيري أن «إي آند مصر» تعتمد استراتيجيات شاملة في استقطاب المواهب، مما مَكّنَها من تحقيق قفزة نوعية ملحوظة في عدد العاملين من ذوي الهمم. وعلى الصعيد الداخلي، استثمرت الشركة في تغييرات كبيرة بالمباني ومساحات العمل لتصبح أكثر استيعابًا وتهيئة لذوي الهمم، وأجرت تجهيزات متطورة على مستوى البنية التحتية تضمن تيسير عملهم ودمجهم في بيئة العمل بالكامل، ويمتد هذا التحول تدريجيًا ليغطي جميع فروع «إي آند مصر» خلال الفترة المقبلة. ويأتي ذلك ضمن استراتيجية متكاملة لإستقطاب وتطوير الكفاءات، بما يضمن توفير بيئة عمل متكاملة، ويعكس إلتزام الشركة بمواصلة رحلتها نحو تعزيز التنوع والدمج، وهي رحلة ما زالت مستمرة وتزداد قوة يومًا بعد يوم.

كما كشفت عن خطوة نوعية جديدة تتمثل في قرب إطلاق مركز اتصالات متخصص بلغة الإشارة لخدمة العملاء من الصم والبكم، ليتمكن كل موظف وعميل من التواصل بالطريقة التي تناسب احتياجاته، معتبرة هذه المبادرة إحدى أهم إنجازات الشركة في تعزيز الوصول والدمج الفعّال داخل قطاع الإتصالات.

واختتمت الجزيري تصريحها بتأكيد استمرارية الرحلة، قائلة: «ما وصلنا إليه هو محطة انطلاق، وليس نهاية المطاف. سنواصل الإستثمار، والمساهمة في تطوير البرامج، وخلق فرص أوسع، لأننا نؤمن أن مستقبل العمل الناجح هو المستقبل الذي يتسع للجميع، وبينما نحتفل اليوم بخريجي Stars، فإننا نتطلع غدًا إلى إنجازاتهم التي تثري مسيرتنا جميعًا».

وتشغل داليا الجزيري، الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والإدارية في إي آند مصر، موقعًا ريادياً في دفع أجندة التنوع والشمول وتمكين ذوي الهمم على المستويين المؤسسي والمجتمعي في «إي آند مصر»، حيث قادت الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسة «حلم» Helm لتمكين ذوي الهمم وتطوير مهاراتهم وتوفير فرص عمل فعلية داخل الشركة، كما عبرت عن الإلتزام المجتمعي الأوسع لشركة إي آند مصر من خلال إطلاق مبادرة «بصيرة» بالتعاون مع «الحوار في الظلام» وجمعية «النور والأمل»، بهدف تغيير النظرة المجتمعية وتعزيز التعاطف مع ذوي الإعاقة البصرية.

ويُمثل برنامج «Stars» حجر زاوية في خطة شاملة تتبناها «إي آند مصر» لتعزيز الدمج، وبناء مسارات مهنية مستدامة لأصحاب الهمم، انطلاقًا من قناعة راسخة بأن الابتكار الحقيقي والنجاح المستدام لا يتحققان إلا حين تتاح الأدوات والفرص المتكافئة للجميع.

عبر 500 مكتب على مستوى الجمهورية

«البريد المصري» يعلن إتاحة التسجيل الإلكتروني للمواطنين المخاطبين بقانون الإيجار القديم

داليا الباز

أعلن البريد المصري إتاحة التسجيل الإلكتروني للمواطنين المخاطبين بقانون الإيجار القديم «السكن البديل» من خلال ٥٠٠ مكتب بريد يغطون بشكل كامل جميع أنحاء الجمهورية، وذلك بدءا من الأحد ١٨ يناير ٢٠٢٥، في إطار التيسير على المواطنين وتقديم الخدمات الحكومية بشكل منظم وآمن.

ويؤكد البريد المصري أن التقديم يقتصر في المرحلة الأولى على العملاء الذين لديهم حساب مُفعّل على منصة مصر الرقمية، حيث يتم التحقق من بيانات المتقدمين إلكترونيًا من خلال المنصة، بما يضمن دقة البيانات وسرعة إنجاز الإجراءات، على أن يتم إتاحة خدمة إنشاء وتفعيل حساب جديد للعميل على منصة مصر الرقمية من خلال مكاتب البريد في مرحلة لاحقة.

كما أوضح البريد المصري أن مكاتب البريد المشاركة في تقديم الخدمة ستعمل خلال الفترة المسائية حتى الساعة السادسة مساءً، وذلك حرصًا على إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المواطنين للاستفادة من الخدمة.

وأهاب البريد المصري بالسادة المواطنين الراغبين في التقديم ضرورة التأكد من وجود حساب مُفعّل على منصة مصر الرقمية قبل التوجه إلى مكاتب البريد المحدده لتقديم الخدمة؛ وذلك لضمان تأدية الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبة.

من خلال شعبة صحفيي الاتصالات

شراكة استراتيجية بين "أورنج مصر" و"نقابة الصحفيين" لإطلاق برامج متخصصة للتمكين في مجالي الذكاء الاصطناعي والتسويق الرقمي

في إطار رؤيتها الرائدة لدعم الإعلام وتطوير مهارات الصحفيين، أعلنت أورنج مصر عن إطلاق سلسلة من البرامج التدريبية المتخصصة بالشراكة مع شعبة صحفيي الاتصالات بنقابة الصحفيين وبالتعاون مع نقابة الصحفيين، بهدف تمكين الصحفيين من مواكبة التحولات التكنولوجية الحديثة ورفع كفاءتهم في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي والتسويق الرقمي.

ويأتي هذا التعاون في سياق استراتيجية أورنج مصر –من خلال مركز أورنج الرقمي ODC– الرامية إلى تعزيز الابتكار الرقمي ودعم التطور المهني للصحفيين في مصر، خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها قطاع الإعلام وظهور أدوات تكنولوجية جديدة غير مسبوقة، ويخدم المركز الإحتياجات التكنولوجية المتلاحقة للشباب المصري ولمجتمع الشركات الناشئة ويعتبر ضمن مجهودات برنامج دعم الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وتشمل البرامج التدريبية ستة برامج متخصصة، مدة كل منها يومان كاملان، بإجمالي ١٦ ساعة تدريبية لكل برنامج، مع التأكيد على توفير تجربة تعليمية مكثفة ومخصصة لكل المشاركين على أن تبدأ أولى البرامج التدريبية في أبريل المقبل ليعقبها برامج تدريبية أخرى متخصصة في مجالات تقنية متنوعة.

وتركز هذه البرامج على محورين رئيسيين:

تمكين الصحفيين باستخدام الذكاء الاصطناعي: لتزويدهم بالأدوات الرقمية الحديثة التي تسهم في تحليل البيانات، وإنتاج محتوى إعلامي مبتكر، وتسريع العمليات التحريرية بشكل دقيق وفعال.

التسويق الرقمي باستخدام الذكاء الاصطناعي: لتعريف الصحفيين بأحدث أساليب الوصول للجمهور، وتحليل توجهاته، واستغلال المنصات الرقمية بشكل استراتيجي لتعزيز حضورهم الإعلامي.

وفي تصريح له، قال محمد لطفي، رئيس شعبة صحفيي الاتصالات بنقابة الصحفيين: «تفخر شعبة صحفيي الاتصالات بالتعاون مع أورنج مصر، الشركة التي كانت داعمًا للتطور الإعلامي ومواكبة التحولات الرقمية. هذا التعاون يعكس اهتمامنا جميعًا بتزويد الصحفيين بالخبرات والأدوات الحديثة التي تمكنهم من مواجهة تحديات العصر الرقمي، وتحقيق أقصى استفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملهم اليومي.»

وأكدت الشعبة أن هذه البرامج تمثل خطوة رائدة في سبيل إعادة صياغة مهارات الصحفيين وتطوير أدواتهم الرقمية، بما يسهم في تعزيز جودة الإنتاج الإعلامي، ورفع مستوى المهنية، وتهيئة الصحفيين للتعامل مع التحديات المستقبلية في بيئة إعلامية متغيرة باستمرار.

وتؤكد أورنج مصر من جانبها التزامها المستمر بدعم الإعلام والصحفيين في مصر، من خلال مبادرات تدريبية مستدامة، تعكس دورها الريادي في تمكين الشباب والمهنيين بالمعرفة والتكنولوجيا الحديثة، وتقديم حلول عملية تواكب التطورات الرقمية العالمية، بما يضمن مستقبلًا إعلاميًا أكثر تفاعلًا وابتكارًا.

عقارات

لتطوير 335 فدانًا

بالم هيلز للتعمير توقع اتفاقية تطوير بالشراكة مع المصرية الكويتية للتنمية

أعلنت شركة بالم هيلز للتعمير، إحدى الشركات الرائدة في مجال التطوير العقاري في جمهورية مصر العربية، عن اتفاقية تطوير مشترك لقطعة أرض بمساحة ١,٤ مليون متر مربع لمشروع متعدد الاستخدامات في غرب القاهرة، مجاورة مباشرة للمراحل الأيقونية الأولى بالم هيلز أكتوبر بالشراكة مع الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية –شركة مساهمة مصرية. وبموجب هذه الاتفاقية، ترتفع محفظة أراضي الشركة إلى نحو ٤٠,٥ مليون متر مربع، بما يدعم استراتيجية النمو طويلة الأجل ويعزز الرؤية المستقبلية للمبيعات.

ومن المخطط أن يضم المشروع مجتمعًا سكنيًا متكاملًا، يوفر تجربة معيشية شاملة تجمع بين جودة التخطيط العمراني ونمط الحياة العصري.

ومن المتوقع أن يحقق المشروع مبيعات تقديرية تبلغ نحو ١٧٧ مليار جنيه مصري على مدار فترة تسويق تمتد إلى ثماني سنوات، ومن المتوقع إطلاق المشروع خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦.

وقال ياسين منصور، رئيس مجلس الإدارة ورئيس المجموعة التنفيذية: «يسعدنا الإعلان عن هذه الإضافة الاستراتيجية إلى محفظة مشروعات بالم هيلز، حيث تمثل هذه الأرض فرصة حقيقية، حيث تقع مباشرة بجوار مشروع المرحلة الأولى من بالم هيلز أكتوبر، أحد أنجح وأعرق مشروعاتنا في غرب القاهرة ويعزز بشكل أكبر المكانة الرائدة لشركة بالم هيلز في غرب القاهرة. ويعكس هذا التوسع قدرتنا على تعظيم القيمة من أراضي تقع في مواقع متميزة ذات طلب قوي، بما يدعم نمو المبيعات على المدى الطويل. ويؤكد المشروع ثقتنا في متانة سوق العقارات المصري واستمرار جاذبيته الاستثمارية، كما يتماشى مع استراتيجيتنا الرامية إلى تطوير مجتمعات عمرانية متكاملة».

وسيتم ربط هذه الأرض بالمراحل الأيقونية الأولى والسادسة، بما يتيح للسكان التنقل بسهولة بين المراحل ومما يتيح إمكانية الوصول إلى نادي بالم هيلز الرياضي، إلى جانب مراكز التسوق والمساحات التجارية الشهيرة التابعة لبالم هيلز. ويتميز الموقع بإطلالات بانورامية على مدينة الشيخ زايد، على غرار الصفوف الأمامية في المرحلة الأولى من بالم هيلز أكتوبر، في حين تتيح الطبيعة المرتفعة والمتدرجة للأرض تمتع بعض الوحدات الواقعة في المناطق الخلفية بإطلالات مباشرة على الأهرامات. وتتميز المنطقة بطلب سكني قوي ومستدام، وهو ما ينعكس في تحقيق علاوات سعرية. وسيتضمن المخطط العام مزيجًا متنوعًا من الفيلات الراقية، والتاون هاوس، والشقق الفاخرة، بالإضافة إلى أنشطة تجارية مكملة تشمل مساحات تجزئة متميزة، وذلك للاستفادة من تنامي الطلب على المجتمعات السكنية المتكاملة في هذه المنطقة.

PALM HILLS

بدء أعمال الإنشاءات قبل الإطلاق الرسمي للمشروع

هايد بارك العقارية للتطوير تتوسع في شرق القاهرة وتطلق مشروع "Hyde Park Terraces" والتسليم خلال عامين

أعلنت شركة هايد بارك العقارية للتطوير، إحدى أبرز شركات التطوير العقاري في مصر، عن إطلاق مشروعها الجديد Hyde Park Terraces في قلب القاهرة الجديدة على مساحة ١٠٢ فدان، في موقع استراتيجي مميز مباشرة أمام الجامعة الألمانية بالقاهرة (GUC).

وبالقرب من مشروع Hyde Park Views، الذي حقق نجاحًا استثنائيًا ببيع جميع وحداته فور طرحها، في تأكيد واضح على قوة العلامة التجارية للشركة وثقة العملاء المتنامية في مشروعاتها. ويعد Hyde Park Terraces ثامن مشروعات شركة هايد بارك العقارية للتطوير، ويعكس التزامها المستمر بأعلى معايير الجودة وسرعة التنفيذ، حيث بدأت أعمال الإنشاء بالموقع قبل الإطلاق الرسمي للمشروع، مع خطة لتسليم الوحدات خلال عامين. وقد تم تصميم الفيلات، إلى جانب طرح أنظمة سداد مرنة بمقدم ٥٪ فقط، مع فترات تقسيط ١٠ سنوات.

ويرتكز تصميم مشروع Hyde Park Terraces على فلسفة معمارية متميزة، حيث جرى تخطيط جميع الوحدات السكنية البالغ عددها ٦٦٨ وحدة وفق نظام المصاطب المتدرجة (Terraces Levels) وعلى مستويات مختلفة تطل على مساحات خضراء واسعة، وهو ما ألهم تسمية المشروع بهذا الاسم. وتتراوح مساحات الوحدات بين ١٩٥ و٢٨٥ متر مربع، وتشمل التاون هاوس، والتوين هاوس، والفيلات المستقلة، في تنوع مدروس يلبي احتياجات مختلف أنماط الحياة العائلية. ويعكس هذا النهج استراتيجية هايد بارك العقارية للتطوير القائمة على اختيار المواقع المتميزة وتقديم مجتمعات سكنية متكاملة تضع جودة الحياة على رأس أولوياتها، إلى جانب التزامها الدائم بأعلى معايير الجودة والتميز، وجداول التنفيذ والتسليم في المواعيد المحددة.

وفي هذا السياق، أكد المهندس أمين سراج، العضو المنتدب لشركة هايد بارك العقارية للتطوير، أن التوسع المدروس والمتوازن بين شرق وغرب القاهرة يمثل جوهر استراتيجية الشركة، قائلًا: «نجحت هايد بارك في ترسيخ مكانتها كأحد أبرز المراجع في قطاع التطوير العقاري بمصر من خلال تنويع محفظة مشروعاتها بشكل متوازن بين شرق وغرب القاهرة.

ويظهر هذا النجاح من خلال مستوى المبيعات، وثقة العملاء، والصدى الإيجابي في السوق، ما يعكس قوة الرؤية التطويرية للشركة.»

وأضاف سراج: «تؤكد هايد بارك حرصها على الالتزام بمواعيد التسليم ووضع العملاء في صميم استراتيجيتها، من خلال نهج استباقي في بدء الإنشاءات في مشروعاتها الجديدة المتنوعة، لضمان الالتزام بالجدول الزمني وتجاوز توقعات العملاء في مواعيد التسليم، وتقديم قيمة مضافة تعزز موقع الشركة الريادي وتزيد من تنافسيتها في السوق.»

يؤكد المشروع الجديد التزام هايد بارك العقارية للتطوير باستراتيجية التوسع الذكي والمدروس، وتعزيز حضورها القوي في شرق القاهرة، مع الالتزام بمفاهيم البناء المستدام التي تلبي تطور احتياجات السوق العقاري المتغيرة. باعتبارها من أبرز الشركات الرائدة في مجال التطوير العقاري في مصر، ويجمع المشروع بين التصميم الراقي، والخدمات المتكاملة، والمجتمعات العائلية المترابطة بأعلى معايير الجودة.

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

تسعى الدولة جاهدة لخفض أعباء الدين العام وتعزيز الاستقرار المالي، و تبرز البورصة كأحد الأدوات الرئيسية الداعمة للسياسة الاقتصادية، سواء من خلال تنشيط حركة التداول أو توفير بدائل تمويلية تقلل الاعتماد على الاقتراض.

وفي ضوء ذلك يرى خبراء سوق المال أن تسريع برنامج الطروحات الحكومية، وتعميق سوق رأس المال، وتشجيع التمويل بالملكية، محاور أساسية لخفض الدين وتحسين كفاءة الشركات المملوكة للدولة، خاصة مع تحسن مؤشرات الدين إلى الناتج المحلي و استهداف معدلات نمو أعلى خلال السنوات المقبلة.

الطروحات الحكومية وسوق المال في مواجهة شرسة مع الدين العام.. من الرابح؟

عزت بطران:

البورصة محور رئيسي لدعم الجهود الحكومية وتقليل الاعتماد على القروض

شريف عبد الغني:

طرح الشركات المملوكة للدولة في البورصة يعزز السيولة ويشجع الاستثمار

أحمد عبد الفتاح:

خفض الدين العام يبدأ بإصلاح الشركات الكبرى المملوكة للدولة

وفي ضوء ذلك قال عزت بطران، العضو المنتدب لشركة بوك كيبرز للاستثمار المالية، إن البورصة تلعب دورًا أساسيًا في دعم الجهود الحكومية، حيث تشهد حركة تداول نشطة وتدفقات استثمارية متزايدة، وهو ما ينعكس مباشرة على قدرة الدولة على تقليل الحاجة إلى الاقتراض الداخلي والخارجي، ويوفر سوق المال بذلك قناة تمويل بديلة تمكن الشركات من التوسع والإنتاج دون الضغط على الموازنة العامة.

وأضاف، من أبرز أوجه هذا الدور، برنامج الطروحات الحكومية الذي أصبح محورًا رئيسيًا في السياسة الاقتصادية للدولة، طرح حصص من الشركات المملوكة للحكومة في البورصة لا يوفر فقط سيولة فورية لخزانة الدولة، بل يعزز أيضًا من كفاءة هذه الشركات ويرفع مستوى الشفافية والحكمة، ومن جانب آخر، وفقًا لتصريحات وزير المالية أحمد كجوك ، سيتم تخصيص ٥٠٪ من عوائد بيع تلك الحصص لتقليص الدين العام، وهي خطوة سيكون لها أثر كبير في تقليص الدين وسد العجز.

وأشار إلى أن الدين العام يمثل مجموعة الالتزامات على الدولة تجاه الجهات المحلية والدولية، ويتمثل في القروض والسندات التي تستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة. ويتكون الدين العام من دين داخلي ودين خارجي، ومن أهم مؤشراته الاستدامة، أي قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها بانتظام.

ووفقًا لتوقعات الموازنة العامة للدولة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، نستهدف معدل نمو ٥,٣٪، على أن يرتفع تدريجيًا ليصل إلى ٦,٢٪ في عام ٢٠٢٩-٢٠٣٠.

وطبقًا لبيانات البنك المركزي، فقد سجل الدين الخارجي لمصر بنهاية العام المالي ٢٠٢٤-٢٠٢٥ نحو ١٦١,٢ مليار دولار، بينما وصل الدين المحلي إلى حوالي ١١,٠٥٧ تريليون جنيه.

وتبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ٨٤٪، وهذا فيه انخفاض ملحوظ مقارنة بما كان عليه منذ عامين، حيث بلغ ٩٦٪ من الناتج المحلي.

واستكمل حديثه، قائلا: يعد خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات المالية لتقييم أوضاع الديون وقوة الاقتصاد، ويجب التركيز على هذه النسبة أكثر من مجرد النظر إلى إجمالي الدين، التعامل الجاد مع هذا المعيار يعزز ثقة المؤسسات والجهات الخارجية في الاقتصاد المصري، ويعكس قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي ومستويات الاقتراض، بما يدعم الاستقرار المالي على المدى المتوسط والطويل.

وأكد على أن لحل مشكلة الدين في مصر، يجب تشجيع بيئة الاستثمار وزيادة الإنتاج بشكل كبير وتعزيز الصادرات، وإدخال الاقتصاد غير الرسمي ضمن الإطار الرسمي لزيادة الإيرادات الضريبية للدولة، وفقًا للرؤية الوطنية، هناك توجه لزيادة الاستثمارات، والتركيز على القطاع الخاص كمحرك رئيسي، وتحسين بيئة الأعمال، وتقديم حوافز للاستثمار الأجنبي، وتحقيق الاستدامة المالية والتحول الأخضر، بهدف تشجيع الاستثمار وتقليل الدين وفق المعدلات المستهدفة من قبل الحكومة المصرية.

بينما أكد الدكتور شريف عبد الغني، الخبير الاقتصادي، أنه يمكن تحسين التصنيف الائتماني لمصر من خلال استمرار الحكومة في الإصلاحات الهيكلية، التي تعزز دور القطاع الخاص وتحفز الاستثمار، كما يسهم تسريع برنامج الطروحات، وطرح جزء من الشركات المملوكة للدولة في البورصة بأسعار عادلة في زيادة السيولة وتشجيع المشاركة في السوق، كما أن ذلك يعزز تطوير أدوات المشتقات المالية والاهتمام بآليات البيع على المكشوف عمق السوق ومرونته، وزيادة عوائد الصادرات والسياحة وقناة السويس تدعم الاحتياطيات الأجنبية وتقوي الثقة في الاقتصاد، بينما ترشيد النفقات الحكومية وتحقيق فائض أولي يخفف الضغط على المالية العامة، ويحد استخدام الصكوك وأدوات التمويل البديلة من الاعتماد على الدين التقليدي.

وتابع، يسهم الاستثمار في التنمية البشرية واستغلال النمو السكاني في خلق طاقة عمل منتجة وزيادة النقد الأجنبي، مما يعزز استقرار الحكومة، ويدعم الشعب، ويقلل المخاطر الاجتماعية والسياسية، ويزيد من جاذبية مصر للاستثمار ويعزز الأداء الاقتصادي المستدام.

وأشار إلى أنه في حال انخفاض أسعار الفائدة، يمكن للشركات تقليل الاعتماد على الاقتراض التقليدي عبر بدائل تمويلية متنوعة، بما في ذلك زيادة رأس المال عن طريق إصدار الأسهم سواء في البورصة أو للمستثمرين المؤسسيين لتوزيع المخاطر.

كما يمكن إصدار سندات الشركات بأسعار أقل وتكلفة منخفضة، خاصة مع انخفاض الفائدة في السوق، أو الاعتماد على الشراكات الاستراتيجية والمشروعات المشتركة لجذب التمويل دون زيادة المديونية.

وأيضا يمكن يمثل توفير الصكوك الإسلامية خيارًا لتمويل المشروعات أو بدائل السلع والخدمات المستوردة، بالإضافة إلى إمكانية استخدام تمويل المشاريع المبني على التدفقات المستقبلية أو رأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار الخاصة لدعم الشركات الناشئة والعالية النمو.

وتابع، من المهم أيضًا الحد من الاعتماد على الأموال الساخنة، بينما يساعد تمويل الموردين والعملاء في إدارة السيولة وتقليل الحاجة للقروض البنكية، وبناءً على تصنيفات فيتش ومصادر التصنيف الائتماني، فإن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي في مصر بنهاية يونيو ٢٠٢٦ تقدر بحوالي ٨٠ إلى ٨١٪ وفق توقعات وكالات التصنيف والتحليلات الائتمانية.

واستطرد، الدين العام في مصر لعام ٢٠٢٦ يمثل واقعًا مليئًا بالتحديات، وعلى الرغم من جهود الحكومة لخفض نسب الدين العام كجزء من خطط الاستقرار المالي، فإن خدمة الدين، بما في ذلك الأقساط والفوائد، ما زالت تشكل عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة للدولة، حيث تعتزم مصر سداد نحو ٢١,٢٣ مليار دولار من أقساط وفوائد القروض خلال العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ الممتد من يوليو ٢٠٢٥ حتى يونيو ٢٠٢٦.

في حين تشكل المدفوعات جزءًا من الالتزامات المستمرة لعدة سنوات، مما يوضح أن مشكلة الدين ليست فقط في الأرقام، بل في الضغط المستمر على السيولة والميزانية، وفي هذا السياق يظل خفض الدين العام تحديًا مركزيًا في السياسة الاقتصادية لمصر بسبب التزامات السداد الكبيرة واستمرار الاعتماد على أدوات مالية تقليدية لتغطية العجز.

بينما يرى أحمد عبد الفتاح، خبير أسواق المال، أن خفض الدين العام في مصر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالشركات الكبرى والمملوكة للدولة، مشيرًا إلى أن هذه الشركات والكيانات ذات المديونية المرتفعة تشكل جزءًا أساسيًا من هيكل الدين والتمويل في الاقتصاد المصري.

وتساءل عبد الفتاح عن مدى توفر وسائل تمويل بديلة غير الديون للشركات، مؤكدًا أن هناك بدائل لكنها تُستخدم بشكل ضعيف نسبيًا في مصر مقارنة بالأسواق المتقدمة، ومن هذه البدائل زيادة رأس المال، وطرح أسهم جديدة سواء من خلال اكتتابات خاصة أو عامة لتقليل المديونية، رغم أن ذلك قد يقلل نصيب السهم من الأرباح، ويثير تخوف المساهمين من التخفيف.

وأضاف أن الطرح في البورصة، يعد وسيلة فعالة لتمويل التوسعات، وتسديد جزء من الديون، وتحسين الحوكمة والشفافية.

وأشار أيضًا إلى أن المشكلة تكمن أحيانًا في توقيت السوق وضعف التقييمات، بالإضافة إلى أهمية الشراكات الاستراتيجية مع مستثمر صناعي أو صندوق سيادي أو مستثمر أجنبي، لما توفره من مزايا تمويلية وخبرة تشغيلية دون أعباء فوائد على التدفقات النقدية.

كما أضاف أن الشركات يمكنها إعادة استثمار الأرباح، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وبيع جزئي للأصول غير الأساسية، وبيع أراض غير مستغلة، فضلًا عن استخدام الصكوك والسندات غير التقليدية، مثل الصكوك الإسلامية، والسندات الخضراء، والسندات المرتبطة بالمشروعات، لما توفره أحيانًا من تكلفة أقل وجذب مستثمرين جدد.

واختتم بالقول إن خفض الدين العام في مصر لن يتحقق فقط بخفض الاقتراض الحكومي، بل يحتاج أيضًا إلى تقليل اعتماد الشركات العامة على البنوك، وتعميق سوق رأس المال، وتشجيع التمويل بالملكية بدل الدين، وإصلاح الشركات الخاسرة بدلًا من تمويل خسائرها.

رئيس البورصة لـ«عالم المال»:

طرح عدد من الشركات في قطاعي الصناعة والأدوات الكهربائية خلال الفترة المقبلة

أكد الدكتور إسلام عزام، رئيس البورصة، أن إدراج المشتقات المالية وتوفير أدوات التداول المختلفة، سيعمل على زيادة عمق السوق وتنشيط شهية المستثمرين للاستثمار، بالإضافة إلى منحها فرصة للتحوط ضد المخاطر في ظل التوترات الجيوسياسية الحالية.

وأشار عزام، إلى أن هذه الخطوة من شأنها أيضًا جذب المستثمرين الأجانب وتعزيز السيولة في سوق المال المصرية، بما يتيح فرصًا أوسع للتعامل مع الأوراق المالية.

وأوضح رئيس البورصة أن السوق أصبحت جاهزة من الناحية المؤسسية لتنفيذ هذه المرحلة، حيث يتوفر أكثر من ٢٠ شركة تداول أوراق مالية تتوافق مع الحد الأدنى لرأس المال المطلوب، الذي يبلغ ٥٠ مليون جنيه، وهو أحد الشروط الأساسية لتداول المشتقات المالية.

وأشار عزام إلى أن تفعيل سوق المشتقات المالية سيتم بعد استكمال الإجراءات المرسلة إلى الهيئة العامة للرقابة المالية، والتي تتضمن القواعد المقترحة للسماح لشركات السمسرة بتداول وتسوية المشتقات المالية.

إضافة إلى البنود اللازمة على نظام التداول. وبمجرد الموافقة على هذه القواعد، ستتمكن جميع الشركات المؤهلة من العمل في السوق وفق الالتزام بالقواعد التنظيمية المطلوبة.

وأوضح أن المدة الزمنية للتداول على المشتقات ستكون مطابقة لتوقيت التداول في البورصة، مع زيادة ساعة التداول لتصبح نصف ساعة قبل بدء جلسة الصباح ونصف ساعة بعد انتهاء الجلسة، بما يتوافق مع احتياجات المستثمرين العرب ويتيح لهم مزيدًا من الوقت للتداول.

وأضاف عزام أنه من الممكن في المستقبل إصدار المشتقات على الأسهم صاحبة السيولة المرتفعة بعد اختبار نجاح المشتقات على المؤشرات.

كما أكد رئيس البورصة أن تفعيل المشتقات المالية سيتم بالتزامن مع تطبيق آلية البيع على المكشوف - الشورت سيلينج - وسيكون التعامل معها سهلا على المتعاملين في البورصة، مع إمكانية إجراء عمليات البيع والشراء عبر الهاتف المحمول بما يسهل وصول المستثمرين لهذه الأدوات الحديثة.

وتوقع عزام أن تشهد سوق المال خلال الربع الأول من العام الحالي طرح عدد من الشركات في البورصة، تشمل كلا من القطاع الخاص والعام، لا سيما شركات قطاع الصناعة والأدوات الكهربائية، في إطار تعزيز خيارات التمويل وزيادة المشاركة في السوق.

وعن زيادة ساعات التداول، أوضح عزام أنها تأتي استجابة لرغبة المستثمرين في الأسواق العربية، ولتلبية احتياجات شركات السمسرة التي رصدت طلبًا على مزيد من الوقت للاستثمار لعملائها، حيث تم تعديل مواعيد التداول لتبدأ في الساعة التاسعة والنصف صباحًا، وتستمر لنصف ساعة إضافية بعد إنتهاء الجلسة حتى الساعة ٣ مساءً، بدلًا من الساعة الثانية والنصف، بما يعزز تنافسية السوق ويتيح فرصًا أكبر للاستثمار.

هل يكون 2026 عام التوازن الذكي في نشاط البورصة؟

تشهد سوق المال حالة من الترقب مع بداية عام ٢٠٢٦، وسط تساؤلات متزايدة حول أفضل الاستراتيجيات الاستثمارية، وما إذا كانت الفرص الكبرى ستكون من نصيب الأسهم القيادية أم الأسهم الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الإطار، قدم خبراء أسواق المال تحليلاتهم لرصد ملامح المرحلة المقبلة، وتحديد القطاعات والأسهم الأكثر قدرة على تحقيق أداء متميز، مع التأكيد على أهمية إدارة المخاطر في ظل التقلبات المحتملة.

وقالت الدكتورة رشا السلاب، خبيرة أسواق المال، إن الجدل يتزايد داخل الأوساط الاستثمارية حول طبيعة الفرص المنتظرة في أسواق المال خلال الفترة المقبلة، مؤكدة أن حسم هذا الجدل يحتاج إلى قراءة دقيقة للمشهد الاقتصادي المحلي والعالمي وما يحمله من تحديات وفرص.

وأوضحت أن الأسهم القيادية تمثل الملاذ الآمن للمستثمرين في فترات عدم اليقين الاقتصادي والسياسي، نظرًا لما تتمتع به من مراكز مالية قوية وتدفقات نقدية مستقرة، في حين تمثل الأسهم الصغيرة والمتوسطة محرك النمو الحقيقي للأسواق خلال مراحل التعافي، خصوصًا مع خفض أسعار الفائدة وتحسن مناخ الاستثمار.

وأكدت أن أداء السوق خلال عام ٢٠٢٦ سيتحدد وفق مسار السياسة النقدية، وحجم الاستثمارات الأجنبية، ودعم الدولة للقطاعات الإنتاجية، مشددة على أن العام المقبل لن يكون لصالح فئة واحدة من الأسهم، بل سيكون عام "التوازن الذكي" بين الأمان والنمو.

من جانبها، قالت الدكتورة صفاء فارس، خبيرة أسواق المال، إن عام ٢٠٢٦ مرشح لتحقيق أداء إيجابي لمؤشر EGX70، مع استهداف مستويات ١٧ ألف نقطة وربما أكثر، مدعومًا بتحسن أداء عدد من القطاعات الحيوية داخل السوق.

وأوضحت أن قطاع الموارد الأساسية يتصدر القطاعات المتوقع لها تحقيق أعلى معدلات الصعود، يليه قطاع الأغذية والمشروبات، ثم قطاع مواد البناء، مستفيدة من تحسن النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب.

وأضافت أن هناك عددًا من الأسهم الواعدة التي يمكن للمستثمرين متابعتها، من بينها: جنوب الوادي للأسمنت، عتاقة، السويدي إليكتريك، أسمنت سيناء، أسيك للتعدين، إليكو، عامر جروب، إيدينا، وإيبكو، مع تحديد مستهدفات سعرية تعكس فرص نمو قوية خلال المرحلة المقبلة.

وشددت على ضرورة التزام المستثمرين بسياسة الحيطة والحذر، والابتعاد عن التداول بالهامش (المارجن)، نظرًا للمخاطر المرتفعة التي قد تنتج عن التقلبات السوقية.

رشا السلاب:

الأسهم القيادية ملاذ آمن والصغيرة والمتوسطة طريق النمو

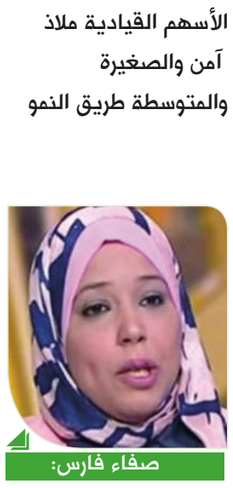

صفاء فارس:

EGX70 يطمح في الوصول إلى 17 ألف نقطة

الدكتور إبراهيم النمر رئيس قسم التحليل الفني بشركة نعيم القابضة للاستثمارات:

الدين ليس بالضرورة مؤشرا سلبيا والأهم قدرة الشركة على الوفاء بخدماته

الأرباح المحتجزة والشراكات والطرح في البورصة من أهم وسائل التمويل

طريقة التمويل المناسبة للشركة مرهونة بطبيعة العائد على رأس المال

قال الدكتور إبراهيم النمر، رئيس قسم التحليل الفني بشركة نعيم القابضة للاستثمارات، إن الديون داخل القوائم المالية للشركات ليست بالضرورة إشارة سلبية، بل هي غالبًا جزء من استراتيجية تمويل مدروسة تهدف للنمو والتوسع.وأوضح في حوار مع «عالم المال»، أن المهم ليس حجم الدين نفسه، بل قدرة الشركة على خدمته من خلال التدفقات النقدية التشغيلية، والحفاظ على نسب المديونية ضمن الحدود الآمنة.

هل وجود الديون داخل القوائم المالية للشركات يعد مؤشرًا سلبيًا بالضرورة؟

ليس بالضرورة، فوجود الديون قد ينظر إليه كمؤشر سلبي، لكنه في كثير من الأحيان يعكس استراتيجية تمويل مدروسة تستهدف النمو والتوسع، فالفارق الجوهري لا يكمن في حجم الدين نفسه، وإنما في قدرة الشركة على خدمته من خلال التدفقات النقدية التشغيلية، ومدى بقاء نسب المديونية ضمن الحدود الآمنة، ومع تعقيدات بيئة الأعمال وارتفاع تكلفة التمويل، باتت قرارات التوسع والاستثمار مرتبطة ارتباطًا وثيقًا باختيار هيكل التمويل الأنسب، سواء عبر الاقتراض أو زيادة رأس المال أو مزيج من الأدوات التمويلية المختلفة.

وما بدائل التمويل المتاحة أمام الشركات ؟

تتنوع بدائل التمويل بين زيادة رأس المال، وإعادة استثمار الأرباح المحتجزة، والدخول في شراكات استراتيجية، والطرح في البورصة، إلى جانب أدوات سوق المال مثل السندات والصكوك، فضلًا عن بيع الأصول غير الأساسية، ويختلف تأثير كل أداة على المركز المالي وهيكل الملكية وربحية السهم، ما يجعل القرار التمويلي أحد أكثر القرارات حساسية داخل مجالس الإدارة.

كيف يمكن للمستثمر التفرقة بين الديون الصحية والخطرة داخل القوائم المالية للشركات؟

عادة ما ترتفع مستويات الديون لدى الشركات في القطاعات كثيفة رأس المال، ومن أبرزها: شركات العقارات والتطوير العقاري، التي تعتمد على القروض البنكية وتمويل المشاريع طويلة الأجل، وكذلك شركات البنية التحتية والمرافق، مثل الكهرباء والطاقة والمياه والطرق، حيث تتطلب استثمارات ضخمة قبل تحقيق عوائد.

وأيضًا شركات الاتصالات بسبب تكلفة التوسع في الشبكات والتكنولوجيا وتراخيص التشغيل، وشركات الأسمنت والحديد والصناعات الثقيلة، نظرًا لارتفاع تكلفة خطوط الإنتاج والطاقة والصيانة، وشركات النقل والخدمات اللوجستية، نتيجة تمويل الأساطيل والموانئ والمعدات الثقيلة.

وكيف يمكن تحديد ما إذا كانت الديون جيدة أم سيئة؟

الديون السيئة هي التي تنتج عن تصرفات استهلاكية، فتضيف أعباءً ولا تخلق عوائد، أما الديون الجيدة فهي تلك التي يتم استثمارها بشكل يخلق عائدًا وربحًا، وبالتالي يتحول عبء الدين إلى قيمة إضافية وزيادة في الإيرادات والأرباح.

وفي رأيك، التمويل عبر زيادة رأس المال أفضل أم من خلال الأقتراض؟

التمويل عن طريق زيادة رأس المال يعد خيارًا أفضل في كثير من الحالات، خاصة للشركات التي تسعى للنمو دون تحميل ميزانياتها أعباء مالية إضافية، فزيادة رأس المال لا تفرض التزامات دورية أو فوائد، ما يحسّن التدفقات النقدية ويقلل مخاطر التعثر، ويعزز الملاءة المالية ويزيد ثقة المستثمرين والبنوك.

أما الاقتراض فيوفّر سيولة سريعة دون تخفيف ملكية المساهمين، لكنه يزيد الأعباء التمويلية ويضغط على الأرباح، خصوصًا في فترات ارتفاع أسعار الفائدة. لذلك يعتمد الاختيار الأمثل على هيكل الشركة، وتكلفة التمويل، وخططها التوسعية.

وكيف نقارن بين زيادة رأس المال والاقتراض؟

الاقتراض يحمل أعباء على الشركات المقترضة، أما زيادة رأس المال من خلال الطرح في البورصة، فقد تقلل نسب ملكية الأفراد للشركات بعد التوسع، ولكن إذا كانت الشركة مدرجة في السوق، فإن هذا التأثير يكون محدودًا أو غير موجود أساسًا.

من المنوط به تحديد طريقة التمويل المناسبة للشركة؟

إدارة كل شركة هي التي تحدد طريقة التمويل وفق معادلة تختلف حسب طبيعة الشركة والعائد على رأس المال. إذا كان التمويل عبر زيادة رأس المال، فإن العائد المتوقع قد يزيد بوتيرة أكبر. أما التمويل عبر الدين، فإن العائد يتغير بتغير هيكل التمويل ويساهم في زيادة الاستثمارات.

ما المؤشرات المالية التي يجب على المستثمر مراقبتها قبل ضخ أمواله في شركة ذات مديونية مرتفعة؟

يجب على المستثمر متابعة قدرة الإدارة على تعظيم العوائد وتقليل الأعباء من خلال اختيار المزيج الأنسب من أدوات التمويل، فالشركات كثيفة رأس المال، مثل شركات الأسمدة والتطوير العقاري والحديد، بحاجة إلى رأس مال كبير لإنتاج عوائد وأرباح، وأي أزمة في توفير التمويل قد تتسبب في مشكلات كبيرة أو تحديات ضخمة.

www.facebook.com/AlamALmalNews

بين التصريحات الحكومية ورد خبراء الاقتصاد.. خفض الدين ضرورة لرفع الإنفاق على الصحة والتعليم وزيادة الاستثمارات

هل وصل إلى نقطة اللا عودة؟

أزمة الدين العام تشعل المواجهة بين كبار رجال الأعمال وخبراء الاقتصاد

شهدت الساحة الاقتصادية سجالًا عاصفًا بين رجل الأعمال حسن هيكل، والمصرفي هشام عز العرب، الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي CIB، ورجل الأعمال المهندس نجيب ساويرس، إلى جانب المهندس هاني توفيق الخبير الاقتصادي، وذلك حول ملف الدين العام في مصر وآليات الخروج من معضلته المتفاقمة.

حسن هيكل:
المقايضة الكبرى حل جذري يكسر الدائرة المغلقة للديون

هشام عز العرب:
الدفاع عن أموال المودعين ضرورة لاستدامة النظام المصرفي

نجيب ساويرس:
أزمة الاقتصاد المصري لا تقتصر على الإيرادات

هاني توفيق:
الإصلاح الهيكلي هو الطريق الآمن للخروج من الأزمة

بدأت فصول هذه المواجهة المحتدمة بما دوّنه رجل الأعمال حسن هيكل عبر صفحته الرسمية على منصة إكس، حيث كتب أنه منذ نحو عام صرّح على الهواء مباشرة لرئيس الوزراء بأن الدين العام المحلي غير قابل للاستمرار، ولا يمكن حله إلا عبر ما أطلق عليه وصف «المقايضة الكبرى». وأشار إلى أن رئيس الوزراء تحدث حينها عن حل جذري ونهائي للدين العام المحلي سيتم الإعلان عنه قريبًا، متسائلًا عما إذا كان هذا هو الحل المنتظر.

لا يرى حلًا آخر، كما لم يطرح أحد بديلًا واضحًا، ولم يشرح أحد بشكل مقنع لماذا لا يمكن تطبيق هذا الحل، ولو جزئيًا، على الجزء المملوك محليًا من الدين.

ورد هشام عز العرب مؤكدًا أن الدين المحلي هو في جوهره أموال المواطنين، متسائلًا عما سيتم فعله بهذه الأموال، وهل سيتم منحها مقابل أصول، محذرًا من أن ذلك سيعيد البلاد إلى سيناريو مشابه لما حدث في لبنان.

وأكد أن الحل الحقيقي يكمن في زيادة الإيرادات من خلال ...

إلا أن هشام عز العرب أكد من جهته أن هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي من الناحية الدفترية، تمامًا كما لو تم طباعة النقود فعليًا. وأوضح أن الحل يبدأ أولًا بوضع سقف ثابت ومحدد للاقتراض، وليس كنسبة من الناتج المحلي، وثانيًا بزيادة الإيرادات عبر فتح المجال أمام القطاع الخاص في جميع المجالات ليحقق أرباحًا ويدفع الضرائب، وثالثًا بالالتزام الكامل بمبدأ وحدة الموازنة، بحيث يتم إيداع أي دخل أولًا في حساب وزارة المالية، مشيرًا ...

الأمريكي لإنقاذ شركات كبرى على شفا الإفلاس، مثل شركات صناعة السيارات.

كما أشار إلى أن ربحية البنوك التجارية في مصر شهدت تضخمًا ملحوظًا خلال السنوات الخمس الماضية، لعدة أسباب من بينها أن جميع هذه البنوك محلية ويتركز نشاطها داخل الاقتصاد المصري، وأن الجزء الأكبر من ميزانياتها وسيولتها مستثمر في أذون الخزانة، والسندات الحكومية، أو مودع لدى البنك المركزي، ما حول النشاط ...

أصول الدولة إلى البنك المركزي مقابل استثماراته، بما يؤدي إلى تصفير الدين العام المحلي، ثم وضع هذه الأصول في كيان سيادي مملوك للبنك المركزي، تدار باحترافية وفق أهداف واضحة.

وأوضح أن تحرير الموازنة العامة من عبء الفوائد المحلية يتيح توجيه الموارد إلى إنشاء نظام تأمين صحي حقيقي، وتطوير التعليم، ودعم البحث العلمي، وحل مشكلات القطاعات الإنتاجية المختلفة.

وأشار إلى تفهمه لحالة التردد التي تثيرها الأفكار الجديدة، لكنه أكد أنه لم يجد تفسيرًا واضحًا لسبب رفض الفكرة، موضحًا أن تطبيقها سيؤدي بالضرورة إلى خفض أسعار الفائدة وربحية البنوك إلى مستويات طبيعية، وهو ما قد يفسر شراسة الهجوم عليها.

وفي المقابل، حذّر المهندس هاني توفيق، الخبير الاقتصادي، عبر صفحته الرسمية على فيسبوك، من محاذير خطيرة تتعلق بكيفية معالجة ملف الديون، معتبرًا أن الجدل المستمر بين رئيس الوزراء والخبراء حول هذا الملف له تأثير سلبي بالغ على تدفق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، وعلى نظرة المستثمر الأجنبي لمصر.

وتساءل عن جدوى الاستثمار في بلد ينشغل دائمًا بمناقشة حجم وخطورة الديون بدلًا من التركيز على الإصلاح الهيكلي وإزالة معوقات الاستثمار، محذرًا من مقترحات مبادلة الديون بأصول مثل الأراضي أو الشركات أو الموانئ والمطارات، مؤكدًا أن هذه الأصول أمانة للأجيال القادمة، وأن التفريط فيها سيسجل تاريخيًا كإهدار لهذه الأمانة.

وشدد على أن انسحاب الدولة من المنافسة وتفعيل مبدأ وحدة الموازنة يجب أن يكونا في صدارة الأولويات، مؤكدًا أن الحل الحقيقي يكمن في إعادة جدولة الديون قصيرة الأجل إلى أخرى طويلة الأجل، وتنفيذ إصلاح هيكلي شامل للاقتصاد، بما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية وخفض معدلات البطالة والفقر، وتحسين القدرة على سداد الديون عبر الاقتصاد الحقيقي، لا عبر إجراءات محاسبية أو التفريط في أصول الدولة.

مي رفاعي

الدكتور محمد أنيس الخبير الاقتصادي لـ«عالم المال»:

الدين المحلي يهيمن على هيكل المديونية وصفقة رأس الحكمة واتفاقات التمويل الدولية خففت الضغوط

- توسيع الوعاء الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي حل سحري يتجنب زيادة الأعباء
- خفض الدين الخارجي ملياري دولار سنويا مع نمو الناتج المحلي هو المسار الآمن نحو الاستدامة
- تحسن ملحوظ في مؤشرات الدين خلال 12 شهرا مدفوعا بتدفقات 35 مليار دولار

قدّم الدكتور محمد أنيس، الخبير الاقتصادي رؤيته للخروج من أزمة الدين، مؤكدًا في حواره مع «عالم المال» أن جوهر المشكلة لا يكمن في حجم الدين أو تصنيفه بين محلي وخارجي بقدر ما يرتبط بهيكله، وعملة الاقتراض، وقدرة الاقتصاد على توليد الإيرادات. وكشف أنيس خلال الحوار عن التحديات والفرص الحقيقية المرتبطة بالحفاظ على الاستقرار المالي، وإدارة النقد الأجنبي، وضمان استدامة النمو الاقتصادي، وإلى نص الحوار:

ما الذي يكشف عنه توزيع الدين المحلي والخارجي في مصر؟

أحدث المؤشرات في هذا الشأن توضح أن الدين المحلي يبلغ نحو ١١,٠٧ تريليون جنيه، وهو يشكل المكون الأكبر من إجمالي الديون، وهو أمر إيجابي ومقبول اقتصاديًا، خاصة أن الدين المحلي لا يتطلب تدبير عملة أجنبية، على عكس الدين الخارجي الذي يستلزم السداد بعملات دولية مثل الدولار أو اليورو.

إلا أنه لا بد أن نأخذ في الاعتبار أن جزءًا من هذا الدين المحلي يتطلب فعليًا تدبير عملة أجنبية، إذ إن السندات الحكومية المقومة بالجنيه المصري، والتي تم إصدارها محليًا، اشتراها مستثمرون أجانب، ويدخل المستثمر الأجنبي في هذه الحالة بدولارات من الخارج، يقوم بتسليمها للبنك المركزي، ثم ...

لدى البنك المركزي.

وأود أن أشير هنا إلى أن جوهر القضية لا يكمن في نسبة الدين المحلي أو الخارجي في حد ذاتها، وإنما في هيكل الدين، وعملة الاقتراض، وقدرة الاقتصاد على توليد الإيرادات اللازمة لخدمة هذا الدين، وهو العامل الحاسم في تحقيق الاستقرار ...

ما المعايير الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في تقييم قدرة الدولة على تلبية خدمة الدين؟

التقييم يعتمد على معيارين رئيسيين، الأول هو المعيار المالي، والثاني هو المعيار الدولاري، ويتمثل المعيار المالي في وضع المالية العامة للدولة، ومدى توافر مساحة مالية تسمح بالإنفاق والوفاء بالالتزامات. فكلما كان العجز الكلي محدودًا، وتحقيق فائض أولي مستدام، زادت قدرة الدولة على خدمة ديونها دون ضغوط على المالية العامة.

أما المعيار الدولاري، فيرتبط بمدى توافر إيرادات دولارية كافية تمكّن الدولة من سداد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون المقومة بالعملات الأجنبية، وبالتالي فإن تقييم الديون لا يعتمد على وجود نسبة أمان ثابتة، وإنما على القدرة الفعلية للدولة على السداد.

وكيف ترى تطور نسب الدين مؤخرًا؟

هناك تحسن ملحوظ خلال العام الأخير والتسعة أشهر الماضية، إذ شهدت هذه الفترة مجموعة من التطورات الإيجابية، من بينها الإعلان عن صفقة رأس الحكمة في مارس ٢٠٢٤، بإيرادات بلغت نحو ٣٥ مليار دولار، إلى جانب إبرام اتفاقات تمويل مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

وقد أسهمت هذه الاتفاقات في زيادة الإيرادات الدولارية وتغطية الالتزامات القائمة، سواء من خلال السداد أو إعادة الهيكلة، ما أدى إلى انخفاض إجمالي الدين وتراجع نسبته إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية. وعليه، فإن التحسن في نسب الدين خلال هذه الفترة كان حقيقيًا وملحوظًا.

هل تعكس أرقام الدين الحالية ضغوطًا مؤقتة أم تحديًا هيكليًا طويل الأجل؟

...

الاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير يمثل طوق النجاة من أزمة الدين العام

حوار - مي رفاعي

خبراء يضعون روشتة الإنقاذ

الاقتصاد المصري يواجه معضلة الديون.. كيف تدير الحكومة ملف الاستدامة المالية؟

يعد ملف الديون من أبرز القضايا الاقتصادية التي تحظى باهتمام واسع من جانب الحكومة المصرية خلال الفترة الراهنة، نظرًا لتأثيره المباشر على الاستقرار الاقتصادي. وقد شهد الدين العام في مصر زيادة ملحوظة خلال السنوات الماضية نتيجة مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، وهو ما دفع الحكومة إلى التوسع في الاقتراض لتلبية احتياجات التمويل.

وتستهدف الحكومة المصرية وضع استراتيجية وطنية شاملة لخفض الدين العام، بحيث تتراجع نسبته من ٨٥٪ إلى ٧٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال العمل على إعادة هيكلة آجال الدين، لتحويلها من ديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل تمتد إلى خمس سنوات، بدلًا من الاعتماد على الآجال القصيرة. كما تشمل الاستراتيجية التوسع في الاقتراض منخفض الفائدة بدلًا من القروض التجارية مرتفعة التكلفة، التي كسرت في بعض الأحيان حاجز ٣٠٪.

وتتضمن الخطة كذلك العمل على خفض تدريجي لخدمة الدين، بحيث تستقر عند مستوى ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي هذا السياق، توقع صندوق النقد الدولي أن تتجاوز ديون مصر الخارجية حاجز ٢٠٠ مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة، في الوقت الذي يتوقع فيه الصندوق انخفاض نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٦٪ إلى ٣٤٪ بحلول منتصف

٢٠٢٥/٢٠٢٤، توزعت بين ٢٤,٣ مليار دولار أقساطًا مستحقة، و٥,٨ مليار دولار فوائد. وأوضح التقرير أن هذه الزيادة جاءت نتيجة ارتفاع مدفوعات أصل الدين بنحو ٦,٨ مليار دولار، في حين تراجعت مدفوعات الفوائد بنحو ٠,٥ مليار دولار خلال الفترة نفسها.

وأشار التقرير إلى أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت إلى ٤٤,٥٪ بنهاية مارس ٢٠٢٥، مقارنة بـ٣٨,٨٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٤. كما وصل إجمالي الدين الخارجي إلى ١٥٦,٧ مليار دولار بنهاية مارس، بزيادة قدرها ٣,٨ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٤، نتيجة زيادة القروض الخارجية بنحو ٣,٣ مليار دولار. وواصل إجمالي الدين الخارجي ارتفاعه ليصل إلى ١٦١,٢ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥. وبلغت نسبة الدين قصير الأجل من إجمالي الدين ١٩,٢٪ بنهاية مارس ٢٠٢٥، مقارنة بـ١٧٪ بنهاية يونيو ٢٠٢٤.

وفي هذا الملف، ترصد «جريدة عالم المال» خطة السيطرة على الدين الحكومي المصري، وتناقش ما إذا كانت الحكومة ستتجه إلى وقف الاقتراض الخارجي، أم ستستمر في الاقتراض الخارجي بهدف سداد المديونيات المستحقة.

التدفقات الدولارية تدعم قدرة الدولة على سداد الديون

قال الدكتور رضا عبد السلام، أستاذ المالية العامة والاقتصاد بجامعة المنصورة، إن الحكومة المصرية تلجأ إلى الاقتراض من مؤسسات التمويل المحلية، ممثلة في البنوك، من خلال أذون وسندات الخزانة، وذلك لسداد ديون سابقة، أو لتمويل بعض المشروعات التنموية ذات المردود الاقتصادي.

وأضاف أن الحكومة المصرية تمتلك القدرة على سداد المديونيات الداخلية والخارجية، في ظل وجود تدفقات دولارية آخذة في النمو، مدعومة بارتفاع إيرادات قناة السويس، وإيرادات النشاط السياحي، وزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، إلى جانب ارتفاع حصيلة الصادرات المصرية، فضلًا عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

وأوضح أن الاقتراض ليس «شرًا» كما يتصور البعض، إذ تلجأ إليه الدول في بعض الأحيان بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

وأشار إلى وجود تعاون وتنسيق مستمر بين البنك المركزي ووزارة المالية في وضع السياسات المالية والنقدية، لافتًا إلى أنه في فترات سابقة كانت وزارة المالية تقترض بهدف سحب السيولة من الأسواق للسيطرة على معدلات التضخم، حيث يتم توظيف هذه السيولة، وهي أموال المودعين، في تمويل مشروعات طويلة الأجل.

وأكد أن جميع دول العالم تعاني من تفاقم الديون المحلية والخارجية، وتسعى إلى خفضها من خلال آليات مختلفة، من بينها استبدال الديون باستثمارات مع الدول الدائنة لمصر. وأوضح أنه لا يوجد خلاف حول استهداف جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، لما لها من دور في زيادة التدفقات المالية للدولة.

وشدد على ضرورة أن تكون المشروعات التي يتم استبدال الدين بها مشروعات إنتاجية جديدة في القطاعات الصناعية والزراعية، وليس مشروعات قائمة بالفعل، موضحًا أن الدولة تلجأ إلى الاقتراض من أجل إقامة مشروعات جديدة ذات قيمة مضافة، وليس لتمويل مشروعات سبق تنفيذها بالاقتراض.

توقعات بتراجع مستمر للدين المحلي

بدوره قال السفير جمال بيومي، الخبير الاقتصادي، إن الحكومة المصرية تتبع استراتيجية واضحة للسيطرة على ...

رضا عبد السلام:
التدفقات الدولارية تمنح الدولة الاستقرار المالي والقدرة على السداد

جمال بيومي:
مبادرة مبادلة الديون تحول المديونية إلى استثمارات تنموية مستدامة

هشام إبراهيم:
توجيه القروض للإنتاج والبنية التحتية يحد من المخاطر الاقتصادية

محمد علي:
وقف الاستدانة وترشيد الإنفاق وتفعيل الشراكات يقلص الديون

تامر يوسف:
الدين الخارجي ما زال في الحدود الآمنة ويتراجع تدريجيا

نوال عبد المنعم:
ارتفاع الدين الداخلي هدفه السيطرة على التضخم

... حال اللجوء إليه، ... البنية التحتية، بما ... الديون وتحسين ... الاستثمار، ويزيد ... جديدة، ويجذب ... النقد الأجنبي ... رئيسي في تمكين ... وسداد المديونيات ...

بعد بلوغه 11.07 تريليون جنيه.. هل تستطيع الحكومة احتواء مخاطر الدين المحلي؟

بلغ الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ١١,٠٧ تريليون جنيه، ليشكل بذلك المكون الأكبر من إجمالي دين أجهزة الموازنة، فيما سجل الدين الخارجي الحكومي نحو ٣,٨٩ تريليون جنيه، وبذلك ارتفع إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة، المحلي والخارجي، إلى نحو ١٤,٩٦ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥.

وسجل دين الهيئات الاقتصادية نحو ٢,٣٩٦ تريليون جنيه، بينما بلغ إجمالي دين الحكومة العامة قبل الاستبعادات نحو ١٧,٣٦ تريليون جنيه، وذلك وفقا للإحصائيات الصادرة عن وزارة المالية.

ومع استبعاد العلاقات المتبادلة، وعلى رأسها الاستثمارات في الأوراق المالية بقيمة ٧٧٢,١٥٤ مليار جنيه، انخفض صافي الدين ليسجل إجمالي دين الحكومة العامة نحو ١٦,٦٣ تريليون جنيه بنهاية الفترة محل التقرير.

وعلى مستوى النسب إلى الناتج المحلي الإجمالي، بلغت نسبة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة ٦٣,٣٪، ونسبة الدين الخارجي الحكومي ٢٢,٣٪، فيما سجلت نسبة دين الهيئات الاقتصادية ١٣,٧٪.

كما بلغت نسبة إجمالي دين الحكومة العامة قبل الاستبعادات ٩٩,٥٪، ونسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة، المحلي والخارجي، ٨٥,٦٪.

ويعلق الدكتور وليد عادل، الخبير المصرفي، على هذه الأرقام موضحا أن مؤشرات الدين المعلنة بنهاية يونيو ٢٠٢٥ تعكس صورة مركبة لوضع المالية العامة، فمن ناحية، تشير إلى استمرار السيطرة النسبية على المخاطر الكلية، لكنها من ناحية أخرى تكشف بوضوح عن مأزق هيكلي مزمن في بنية الدين العام يحتاج إلى معالجة أعمق من مجرد ضبط الأرقام الاسمية.

وأوضح أن بلوغ إجمالي دين الحكومة العامة قبل الاستبعادات نحو ٩٩,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي يضع الاقتصاد المصري عند الحد الفاصل بين المستوى المقبول محاسبيا، والمستوى المقلق اقتصاديا. وأكد أن هذه النسبة لا تعني أزمة فورية، لكنها تعكس محدودية هامش المناورة المالية، وأن أي صدمات خارجية أو داخلية قد تدفع الدين إلى مسار غير مستدام.

وأشار إلى أن الدين المحلي يبرز كعنصر الضغط الرئيسي، حيث يشكل ٦٣,٣٪ من الناتج المحلي ويمثل النصيب الأكبر من دين أجهزة الموازنة، ورغم كونه مقوما بالعملة المحلية، فإن مخاطره لا تقل عن الدين الخارجي نظرا لتكلفته المرتفعة وتأثيره المباشر على أسعار الفائدة، ومزاحمته للقطاع الخاص، وتغذيته للضغوط التضخمية. وأضاف أن التركيز على "محلية" الدين كعامل أمان يعد تقديرا مضللا للمخاطر.

أما بالنسبة للدين الخارجي الحكومي، ورغم أن نسبته إلى الناتج المحلي ما زالت ضمن نطاق يمكن السيطرة عليه ٢٢,٣٪، فإن التحدي الحقيقي يكمن ...

وليد عادل:
ليس أزمة وشيكة لكنه إنذار بأهمية الإصلاح الجذري

أسماء عبد الباري

من خلال إدارته 33 صفقة تمويلية بقيمة 442.3 مليار جنيه..

البنك الأهلي المصري الأول في السوق المصرفية المصرية كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل وبنك المستندات للقروض المشتركة

البنك يحتل المرتبة الثالثة إفريقيا والسادسة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام ٢٠٢٥ بشهادة بلومبرج العالمية

أنهت القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري عام ٢٠٢٥ بتحقيق نتائج متميزة وفقا ونتائج التقييم التي أعدتها مؤسسة بلومبرج العالمية عن القائمة الخاصة بالقروض المشتركة والتي اظهرت حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كأفضل بنك في السوق المصرفي المصري عن قيامه بأدوار وكيل التمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل وبنك المستندات.

بالإضافة الى ذلك أظهرت النتائج أيضا تحقيق البنك الأهلي المصري المركز الأول كبنك المستندات، المركز الثالث كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل على مستوى قارة أفريقيا، كما أظهرت النتائج على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حصول البنك الأهلي المصري على المركز الأول كبنك المستندات، المركز السادس كوكيل للتمويل ومرتب رئيسي ومسوق للتمويل، حيث استطاع البنك الأهلي المصري إدارة ٣٣ صفقة تمويلية منها ٢٣ صفقة كوكيل للتمويل، وذلك بقيمة إجمالية تبلغ ٤٤٢.٣ مليار جنيه حتى خلال عام ٢٠٢٥.

وتعقيبا على تلك الانجازات المتميزة، أكد محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن نتائج التقييم تعتبر بمثابة شهادة من مؤسسة دولية ذات ثقل ومصداقية كبيرة على المستوى الدولي لريادة البنك الأهلي المصري في مجال القروض المشتركة في مصر وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن هذا النجاح يأتي انعكاسا لحرص البنك المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى التي تسهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد ودفع عجلة التنمية، ودعم خطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية مثل النقل، الصحة والتعليم، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البتروكيماويات، الخدمات المالية غير المصرفية، الخدمات البيئية التي تشمل إدارة المخلفات وإعادة التدوير، والتطوير العقاري ومواد البناء والصناعات الغذائية والبترول والزراعة والسياحة.

وأسهم هذا بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد وتوطين الصناعة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري، وبما ينعكس على تقليل الاستيراد وزيادة معدلات التصدير وبالتالي تحسين أداء الميزان التجاري وتعظيم موارد الاقتصاد المصري من العملات الأجنبية، مشيرا الى ان ذلك النجاح يأتي على الرغم من التحديات الكبيرة التي شهدتها مصر والعالم خلال الفترات الأخيرة وتبعاتها على الاقتصاد المصري والعالمي.

ومن جانبها أعربت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري عن اعتزازها باستمرار البنك في تحقيق تلك المكانة المميزة في أحد القطاعات الحيوية بالبنك، مؤكدة على أن البنك يولي صفقات القروض المشتركة عناية فائقة، مستنداً في ذلك إلى شبكة العلاقات القوية والمتنامية التي تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية التي تتوافر لديها الثقة في قدرة البنك الأهلي المصري على إتمام وإدارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية بالإضافة إلى قاعدة رأسمالية ضخمة تسمح للبنك بتوفير مختلف أنواع التمويلات اللازمة لتمويل المشروعات الكبرى والتي تتماشى مع احتياجات العملاء المختلفة وطبيعة النشاط الاقتصادي لكل مشروع.

وأشارت التركي الى أن تلك النتائج تعد بمثابة حافز للعاملين على بذل المزيد من الجهد للحفاظ على تلك المكانة، وأن يكون البنك الأهلي المصري الاختيار الأول لعملاء القروض المشتركة من المستثمرين المحليين والأجانب بما في ذلك شركات القطاع الخاص بما يدعم مكانة البنك الرائدة باعتباره أكبر البنوك العاملة في مصر.

كما صرح شريف رياض رئيس الائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة التنفيذي بالبنك الأهلي المصري أن هذا النجاح يدل على احترافية البنك وقدرته على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات والقدرة على تحقيق التعاون المثمر بين كافة البنوك العاملة في مصر وصلابة القطاع المصرفي، وقدرة البنك على ترتيب وإدارة القروض المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوفير السيولة النقدية لمختلف القطاعات الاقتصادية كما يعكس الجهود المبذولة من جانب المختصين وفرق العمل بالبنك التي نجحت في إبرام ٣٣ صفقة في عدة قطاعات اقتصادية وذلك من خلال حلول تمويلية مختلفة ومتكاملة، بما في ذلك ٢٣ صفقة كان فيها البنك الأهلي المصري وكيلا للتمويل وهو ما يمثل ١١،٦٤٪ من إجمالي صفقات القروض المشتركة في قارة افريقيا خلال عام ٢٠٢٥.

وأوضح أحمد السرسي رئيس مجموعة تمويل القروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري أن نجاح البنك في إبرام عدد كبير من الصفقات التمويلية بمختلف القطاعات يعكس فاعلية القروض المشتركة وقدرتها على تلبية الاحتياجات التمويلية المختلفة للعملاء من خلال الدراسة الدقيقة لتلك الاحتياجات واعداد الإطار التمويلي الأنسب وفقا وطبيعة كل مشروع، بالإضافة الى قيام البنك بدور المستشار المالي في عدة مشاريع استراتيجية والمساهمة في ترتيب إصدارات سندات التوريق والصكوك لصالح العديد من العملاء.

المصرف المتحد يحصد 15 جائزة محلية ودولية تؤكد ريادته المصرفية في 2025

أعلن المصرف المتحد أن مجموع الجوائز والتكريمات التي حصدها خلال عام ٢٠٢٥ بلغ ١٥ جائزة وتكريمًا محليًا ودوليًا، لتضاف إلى سجل إنجازاته وتتوج مسيرة أدائه المتميز ورؤيته الاستراتيجية التي ترتكز على الابتكار والاستدامة وتعزيز ثقة العملاء.

يعكس هذا التقدير الواسع المكانة الرائدة التي يتمتع بها المصرف المتحد على المستويين المحلي والدولي، ويؤكد التزامه بتقديم حلول مصرفية ورقمية تواكب المعايير العالمية وتساهم بفاعلية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الشمول المالي، كما تؤكد على استدامة ممارسات التنمية المجتمعية الشاملة.

وتأتي جوائز المصرف المتحد الـ ١٥ في مجالات المصرفية والاقتصاد والأمن السيبراني والتنمية المجتمعية والإعلام ومكافحة الإرهاب، على النحو التالي:

مارس ٢٠٢٥ - منحت مؤسسة سي إس آر (Corporate Social Responsibility (CSR المصرف المتحد جائزة «أثر» لأفضل الممارسات في مجال المسؤولية المجتمعية لعام ٢٠٢٤.

مارس ٢٠٢٥ - منحت مؤسسة «ليديرز» المصرف المتحد جائزة «ملهمي التغيير الإعلامي».

أبريل ٢٠٢٥ - كرم اتحاد المصارف العربية المصرف المتحد ضمن كوكبة من البنوك والمؤسسات المالية لجهوده وإسهاماته في دعم القطاع المالي والمصرفي.

يونيو ٢٠٢٥ - منحت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فريق مبادرة «رواد النيل - المصرف المتحد» درع التميز لإسهاماتهم في مبادرة «قدو تك».

يونيو ٢٠٢٥ - منحت مؤسسة Global Business and Finance المصرف المتحد جائزة «أفضل بنك للحلول الاستثمارية» لعام ٢٠٢٥ The Best Investment Solution Bank.

يونيو ٢٠٢٥ - اختارت مؤسسة فوربس الشرق الأوسط المصرف المتحد ضمن قائمة أقوى ٥٠ شركة عامة في مصر لعام ٢٠٢٥.

يونيو ٢٠٢٥ - منحت مؤسسة London Stock Exchange Group (LSEG) المصرف المتحد درع التميز لتطبيقاته في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تكريمًا لجهوده في هذا المجال.

يونيو ٢٠٢٥ - كرمت قمة «الأفاضل» المصرف المتحد كأفضل المؤسسات المالية في السوق المصري لعام ٢٠٢٤، تقديرًا لدوره المؤثر في تعزيز الاقتصاد المحلي وتمكين الممارسات الفعالة نحو التنمية المستدامة.

سبتمبر ٢٠٢٥ - حصل المصرف المتحد للعام الثالث على التوالي على شهادة التوافق مع المعايير العالمية لتأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكتروني لعام ٢٠٢٤ Payment Card Industry Data Security Standard (PCI-DSS -).

سبتمبر ٢٠٢٥ - حصل المصرف على المركز الثاني بين البنوك التجارية المقدمة للخدمات المالية الإسلامية وفقًا لتقرير الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، مع تحقيق معدل نمو في حجم أعمال القطاع الإسلامي بلغ ١٨،٩٪.

أكتوبر ٢٠٢٥ - اختارت مجلة The Banker البريطانية المصرف المتحد ضمن قائمة أفضل ١٠٠ بنك أفريقي لعام ٢٠٢٥، تقديرًا لتميزه في تقديم حزم متنوعة من المنتجات المصرفية التقليدية والمتوافقة مع أحكام الشريعة، فضلاً عن باقة الخدمات الرقمية المبتكرة، وتميزه بالقيم المؤسسية الراسخة والأداء المتميز في مسار تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

نوفمبر ٢٠٢٥ - منحت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرف المتحد جائزة التميز للشركات في مجال المسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣.

ديسمبر ٢٠٢٥ - كرم وزير الأوقاف الدكتور أسامة الأزهري الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب المصرف المتحد، طارق فايد، تقديرًا للشراكة المثمرة في دعم المسابقة العالمية للقرآن الكريم، ولجهود المصرف في رعاية حفظة كتاب الله واكتشاف مواهبهم في الحفظ والتلاوة والفهم.

ديسمبر ٢٠٢٥ - صعود المصرف المتحد إلى سابع أكبر محفظة تمويل عقاري لإسكان محدودي الدخل، وفقًا لتقرير صندوق الإسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري.

ديسمبر ٢٠٢٥ - تصدر المصرف المتحد مؤشر «بيزنس نيوز» الاقتصادي للمسؤولية المجتمعية.

وعلق طارق فايد - الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب - على سلسلة الجوائز قائلًا إن حصول المصرف المتحد على هذه الجوائز خلال ٢٠٢٥ يعكس المهنية والتميز المؤسسي، والذي يقوم على الالتزام والحوكمة والتطور المستمر والابتكار والاستدامة.

وأوضح أن الجوائز الـ ١٥ تمثل تقديرًا محليًا ودوليًا لجهود فريق العمل ومسؤوليته المهنية، مؤكدًا الالتزام بتقديم نموذج مصرفي متوازن يجمع بين الكفاءة التشغيلية ودعم الاقتصاد الوطني وحماية حقوق العملاء وتعزيز ثقتهم.

وأضاف فايد أن المصرف المتحد يمتلك استراتيجية طموحة لتعزيز نموه في السوق، قائمة على الاجتهاد المستمر والبحث عن أفضل الحلول المالية والبنكية والفرص الاستثمارية والتمويلية التي تناسب احتياجات العملاء الحالية وتطلعاتهم المستقبلية، مع توفير فرص استثمار آمنة ومتوافقة مع أحكام الشريعة، والالتزام بأفضل الممارسات المصرفية المستدامة.

وأشار فايد إلى ممارسات المصرف المتحد في التحول الرقمي وفقًا لخطة الحكومة والبنك المركزي المصري، والتي تسهم في تسريع الانتقال نحو مجتمع غير نقدي، من خلال نشر الثقافة المالية وزيادة الوعي المجتمعي بالآليات الرقمية، وتكثيف النشاط الإعلامي والتسويقي لعملية التحول، واستخدام الإنترنت البنكي للأفراد والشركات، والموبيل البنكي، والمحافظ الرقمية، بالإضافة إلى إدارة الثروات والسيولة النقدية.

وأكد فايد فخره بفريق المصرف المتحد وما تم إنجازه هذا العام والأعوام السابقة، والذي توج بمجموعة من الجوائز والتكريمات المحلية والإقليمية والدولية، بلغ عددها ٧٦ على مدار سنوات عمله في السوق، معربًا عن طموح المصرف لتحقيق المزيد من الإنجازات في المستقبل القريب بإذن الله.

لتوسيع قاعدة المستفيدين من الحلول التمويلية المبتكرة..

البنك الأهلي المصري يمنح تمويل قصير الأجل لصالح شركة يو للتمويل الاستهلاكي «ڤاليو»

أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع اتفاقية تمويل قصير الأجل بقيمة تصل إلى ٣ مليارات جنيه مصري لصالح شركة يو للتمويل الاستهلاكي، المعروفة تجارياً باسم «ڤاليو»، وذلك في إطار دعم البنك الأهلي المصري لقطاع التمويل غير المصرفي وتعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الحلول التمويلية المبتكرة.

حضر التوقيع سهى التركي ويحيى أبو الفتوح نائبا الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ووليد حسونة الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو وفرق العمل من الجانبين.

عقب التوقيع صرحت سهى التركي أن هذا التمويل يعكس ثقة البنك الأهلي المصري في نموذج أعمال ڤاليو ودورها المحوري في تطوير منظومة التمويل الاستهلاكي في السوق المصري، مؤكدة حرص البنك على دعم الكيانات القادرة على تقديم حلول مالية مبتكرة ومسؤولة تسهم في تحفيز الطلب المحلي وتعزيز الشمول المالي، بما يتماشى مع استراتيجية البنك في دعم النمو الاقتصادي المستدام.

وأضافت التركي ان هذا التسهيل الائتماني يأتي ضمن توجه البنك الأهلي المصري لتعزيز شراكاته مع المؤسسات الرائدة في قطاع التمويل غير المصرفي، بما يضمن مرونة التمويل واستدامة الأعمال وأن دعم شركات مثل ڤاليو يسهم في توسيع نطاق الاستفادة من الحلول التمويلية الحديثة، مع الالتزام الكامل بالأطر الرقابية والمعايير المهنية.

مشيرة الى أن هذا التمويل يهدف إلى تمويل النشاط الجاري لشركة ڤاليو لحين الانتهاء من إجراءات إصدار سندات جديدة، بما يضمن استدامة أعمال الشركة وتعزيز قدرتها على تلبية الطلب المتزايد على خدمات التمويل الاستهلاكي في السوق المصري.

وأعرب وليد حسونة، الرئيس التنفيذي لشركة ڤاليو، عن سعادته بالتعاون مع البنك الأهلي المصري، والذي يمثل شريكا استراتيجيًا يدعم خطط الشركة التوسعية، ويعزز قدرتها على تلبية احتياجات العملاء، مضيفا ان التمويل يوفر للشركة المرونة اللازمة لإدارة الأعمال بكفاءة خلال المرحلة الحالية، ويدعم الخطط المستقبلية للنمو وتنويع مصادر التمويل.

وأكد حسونة تقدير الشركة للثقة التي يوليها البنك الأهلي المصري لها، مشيرًا إلى أن التعاون بين الجانبين يمتد منذ تأسيس الشركة، حيث يعد البنك الأهلي المصري أحد أهم البنوك الرئيسية للشركة وشريكا أساسيًا في مسيرتها.

وتُعد شركة ڤاليو، التي تأسست عام ٢٠١٧ كشركة مساهمة مصرية واحدى شركات مجموعة إي اف چي القابضة، من كبرى الشركات الرائدة للتكنولوجيا المالية الشاملة في مصر، حيث تتمتع بحصة سوقية مؤثرة مدعومة بقدرتها المستمرة على تطوير خدماتها وتقديم حلول تمويلية متنوعة تتوافق مع احتياجات العملاء، وذلك وفقًا للضوابط المنظمة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية.

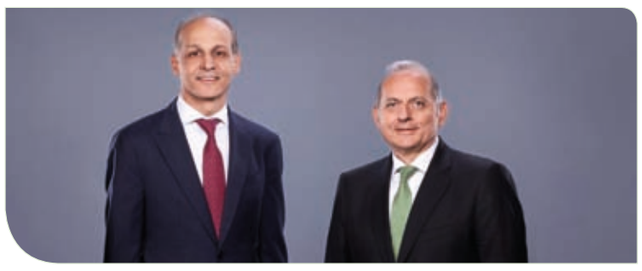

بنك مصر يحصل على شهادة أفضل جهة عمل من المؤسسة العالمية Top Em-ployers العالمية لعام 2025

حصل بنك مصر على شهادة أفضل جهة عمل لعام ٢٠٢٥ وفق تقييم مؤسسة Top Employers العالمية الرائدة في تقييم استراتيجيات الموارد البشرية، وتقديم الدعم للمؤسسات لتطوير ممارسات فعّالة، وتحسين الأداء، وتعزيز قدرتها على جذب الكفاءات والاحتفاظ بها، في تأكيد جديد على ريادته في تطوير رأس المال البشري وتعزيز معايير التميّز المؤسسي.

ويعتمد تقييم مؤسسة Top Employers على معايير دقيقة تغطي أهم ممارسات الموارد البشرية، وقد استطاع بنك مصر تحقيق نتائج متميزة في جميع المجالات، مما أهّله لنيل هذا التصنيف المرموق ويأتي هذا التصنيف تأكيدًا على التزام بنك مصر المستمر بترسيخ بيئة عمل قائمة على أفضل الممارسات العالمية في إدارة الموارد البشرية ودعم الموظفين.

وقد صرح الرئيس التنفيذي لمعهد Top Employers، أدريان سليجمان، قائلًا: « في ظل ما يشهده العالم من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتقنية متسارعة، تبرز المؤسسات القادرة على الحفاظ على ثبات ممارساتها وتطويرها، ويسعدنا هذا العام أن نسلّط الضوء على المؤسسات التي تواصل تقديم استراتيجيات موارد بشرية راسخة ومؤثرة، تسهم في تطوير بيئة العمل وتعزيز رفاهية الموظفين. لذا نعتز بتكريم هذه المؤسسات كأفضل جهات العمل لعام ٢٠٢٥».

وبهذه المناسبة، أعرب هاني السمرة - رئيس قطاع الموارد البشرية ببنك مصر - عن اعتزازه بهذا التصنيف المتميز، مؤكدًا أنه يجسّد نجاح المؤسسة في تبنّي نموذج حديث لإدارة الموارد البشرية باعتبارهم أهم أصول المؤسسة، وأن بنك مصر يحرص على توفير بيئة عمل جاذبة لأكثر من ٢٥ ألف موظف تقوم على الشفافية، والمساواة في الفرص، والتمكين للكوادر الشابة، مع العمل الدائم على تحديث أنظمة العمل والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم وقد نجح البنك خلال عام ٢٠٢٥ في تقديم عدد ١١٥,٣٥١ فرصة تدريب لنحو ٢٣,٦١٢ موظف بعدد ساعات تدريبية وصلت لـ ٩٥٩,١٨٣ ساعة، هذا بالإضافة الي عدد ٨,٠٠٠ فرصة ترقي بمختلف المستويات الوظيفية بما يضمن لهم مسارًا مهنيًا مزدهرًا».

ويواصل بنك مصر جهوده لتعزيز مكانته كإحدى أفضل البيئات المهنية في مصر، وتطوير سياساته بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في إدارة الموارد البشرية، وسعدنا هذا العام أن نسلّط الضوء على المؤسسات التي تواصل تقديم استراتيجيات موارد بشرية راسخة ومؤثرة،

هيئة الرقابة المالية تكرّم البنك التجاري الدولي-مصر (CIB) لتصدره تقييم تقارير الإفصاح عن الاستدامة والمناخ

كرّمت الهيئة العامة للرقابة المالية البنك التجاري الدولي-مصر (CIB) لتصدره نتائج التقييم الفني لتقارير الإفصاح عن الاستدامة والمناخ، وذلك في إطار جهود الهيئة لتعزيز الشفافية ورفع جودة الإفصاحات البيئية والمجتمعية والحوكمة (ESG) والإفصاحات المرتبطة بالمخاطر والآثار المالية للتغيرات المناخية (TCFD).

ويأتي هذا التكريم تزامنًا مع إصدار البنك التجاري الدولي تقريره الثالث حول البيئة والمجتمع والحوكمة والبيانات والرقمنة (ESGDD)، والذي يعكس التزام البنك المستمر بتطوير ممارسات الإفصاح منذ عام ٢٠١٥، والاعتماد على أفضل المعايير والأطر المحلية والدولية في تقارير الاستدامة.

وفي هذا السياق، أكد عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي-مصر (CIB)، أن الاستدامة أصبحت عنصرًا أساسيًا في استراتيجية البنك ونماذج أعماله وهياكل الحوكمة لديه، مشيرًا إلى أن دمج مبادئ الاستدامة تواكب احتياجات العملاء ودعم انتقالهم نحو نماذج أعمال أكثر استدامة، من خلال حلول تمويلية مبتكرة تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية والمناخية.

من جانبه، شدد الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، على أهمية دمج اعتبارات الاستدامة والمخاطر المناخية في منظومة الإفصاح المؤسسي، لما لذلك من دور محوري في تعزيز كفاءة الأسواق المالية ودعم ثقة المستثمرين.

ومن جهته، قال الدكتور إسلام عزام، رئيس البورصة المصرية، أن سوق رأس المال يلعب دورٍ محوري في دعم الإفصاحات عالية الجودة، مؤكدًا أهمية التزام الشركات المقيدة بتقديم معلومات متكاملة تعكس المخاطر والفرص المرتبطة بالتغيرات المناخية.

وتعكس نتائج التقييم المكانة الريادية للبنك التجاري الدولي في مجال الإفصاح عن الاستدامة والمناخ، ودوره الفاعل في دعم التحول نحو قطاع مالي أكثر شفافية واستدامة.

دعما للمجتمعات المحلية والمبادرات التنموية..

البنك الأهلي المصري يسلم عددا من البيوت والمشروعات الصغيرة للمستفيدين بمحافظة أسوان

أعلن البنك الأهلي المصري تسليم عدد من الوحدات السكنية والمشروعات لعدد من الأسر المستفيدة بمحافظة اسوان بمركز دراو بقرية بنبان.

جاء ذلك بحضور اللواء الدكتور إسماعيل كمال محافظ أسوان، ومحمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، ودينا أبو طالب رئيس التسويق والتنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري، وأحمد الجندي رئيس مجلس إدارة جمعية الأورمان، ومحمد عوارة مدير التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري وفريق عمل التنمية.

وخلال مراسم التسليم أعرب اللواء إسماعيل كمال عن تقديره لهذه المبادرة التي تسهم بشكل مباشر في تحسين حياة المواطنين، مؤكدا أهمية الشراكة بين البنك الأهلي المصري وجمعية الأورمان، في تنفيذ المشروعات التنموية والخيرية، التي تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف المناطق بمحافظة أسوان.

ومن جانبه أكد محمد الأتربي التزام البنك الأهلي المصري بدوره المجتمعي تجاه أهل مصر، حيث شملت هذه المبادرة إعادة بناء وتأهيل البيوت المتهدمة بالكامل، وتجهيزها بالأثاث اللازم، إلى جانب تقديم دعم مستدام للمستفيدين، بهدف تمكين أهل القرية اقتصاديًا واجتماعيا وتعزيز قدراتهم على الاعتماد الذاتي، مؤكدا أن البنك يحرص على استمرار دعمه للمبادرات التي تساهم في تحسين جودة الحياة للأسر الأكثر احتياجا، مع التركيز على تمكينهم من خلال المشروعات الصغيرة وبرامج التنمية المستدامة.

وأضافت دينا أبو طالب أن البنك قام بتسليم ٢٠ وحدة سكنية و١٠ مشروعات صغيرة و٢١ مشروع رأس ماشية للمستفيدين بالتعاون مع جمعية الاورمان، وذلك بهدف تحسين مستوى المعيشة للأسر المستفيدة من المشروع ولتوفير بيئة سكنية آمنة ومريحة للأسر، وتمكينهم اقتصاديًا، وهو ما يأتي في اطار استراتيجية البنك المجتمعية التي تركز بشكل خاص على تنمية صعيد مصر في مختلف مجالات العمل المجتمعي بشكل متكامل.

من جانبه أعرب أحمد الجندي عن اعتزازه بالشراكة مع البنك الأهلي المصري في هذا المشروع الحيوي، وتعزز أثر العمل المجتمعي المشترك بين القطاع المصرفي والمؤسسات الخيرية، بما يحقق نتائج ملموسة على الأرض ويترك أثرًا إيجابيًا طويل الأمد في المجتمعات المحلية ، مشيرا إلى أن هذه المبادرة ليس مجرد إعادة بناء للبيوت المتهدمة، بل يمثل نموذجًا متكاملا للتنمية المستدامة، من خلال دمج البُعد الاجتماعي مع البُعد الاقتصادي، عبر توفير مشروعات صغيرة ودعم مستدام للأسر المحتاجة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي ورفع جودة الحياة في المنطقة .

البنك التجاري الدولي يحتفل بتخريج الدفعة الأولى من برنامج محللي الائتمان المخصص لعملائه من الشركات

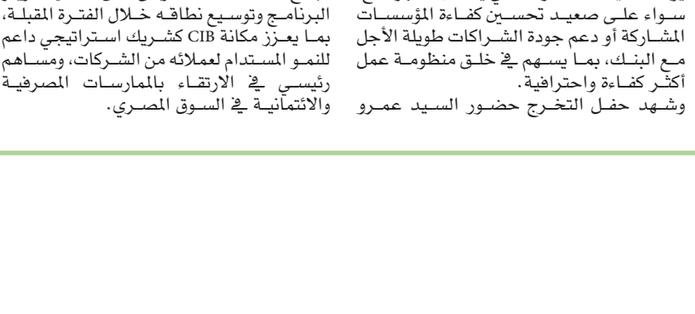

أعلن البنك التجاري الدولي - مصر (CIB) عن تخريج الدفعة الأولى من برنامجه المتخصص«CIB Client Analyst Program»، والذي يُعد أحد البرامج النوعية الحصرية التي أطلقها البنك في إطار استراتيجيته الرامية إلى تعميق الشراكات مع عملائه من الشركات، وتعزيز نموذج التعاون القائم على تبادل المعرفة وبناء القدرات المالية والتحليلية المتقدمة.

ويأتي البرنامج كخطوة عملية لترجمة رؤية CIB في الانتقال بعلاقات العملاء إلى مستوى أكثر تطورًا واستدامة، حيث تم تصميمه ليخدم المؤسسات الشريكة للبنك من خلال تعزيز لغة مالية مشتركة ومتقدمة تُمكّنهم من امتلاك الأدوات، لمساعدتهم على فهم أعمق للائتمان، وتحليل الأداء المالي بدقة، وتسهيل المعاملات، مما يؤدي إلى توفير الوقت وسرعة تحقيق نجاح مشترك بالإضافة الي الاعتماد على البيانات والتحليل الفني المتقدم، مستندًا إلى الخبرات المتراكمة لفرق CIBالمتخصصة في المجالات المصرفية والائتمانية.

ويعكس نجاح الدفعة الأولى من البرنامج الطلب المتزايد من جانب عملاء البنك على هذا المستوى المتقدم من بناء القدرات، كما يؤكد القيمة المشتركة التي يحققها البرنامج، سواء على صعيد تحسين كفاءة المؤسسات المشاركة أو دعم جودة الشراكات طويلة الأجل مع البنك، بما يسهم في خلق منظومة عمل أكثر كفاءة واحترافية.

وشهد حفل التخرج حضور السيد عمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي، إلى جانب عدد من قيادات الإدارة العليا، في تأكيد على الأهمية الاستراتيجية التي يوليها البنك لتنمية المهارات داخل منظومة عملائه.

وفي كلمته خلال الحفل، قال عمرو الجنايني: «يمثل هذا البرنامج نموذجًا عمليًا في بناء علاقات شراكة حقيقية مع عملائنا، تقوم على تبادل الخبرات والاستثمار في المعرفة، وليس فقط تقديم الحلول التمويلية التقليدية، فنحن نؤمن بأن تعزيزالقدرات المالية والتحليلية داخل مؤسسات عملائنا يؤثر بشكل مباشر على جودة القرارات الائتمانية، وكفاءة إدارة المخاطر، واستدامة النمو على المدى الطويل».

وأضاف: «أن الأداء المتميز للدفعة الأولى يعكس مدى الحاجة في السوق إلى هذا النوع من البرامج المتخصصة، ويؤكد أن الاستثمار في بناء القدرات المشتركة يخلق قيمة حقيقية للطرفين، ويدعم انتقالنا إلى نموذج شراكة أكثر نضجًا وكفاءة، قادر على مواكبة تطورات الأسواق والتحديات الاقتصادية المتغيرة».

ويؤكد البنك التجاري الدولي عزمه البناء على نجاح هذه النسخة الأولى، من خلال تطوير البرنامج وتوسيع نطاقه خلال الفترة المقبلة، بما يعزز مكانة CIB كشريك استراتيجي داعم للنمو المستدام لعملائه من الشركات، ومساهم رئيسي في الارتقاء بالممارسات المصرفية والائتمانية في السوق المصري.

www.facebook.com/AlamALmalNews

هيمن عبدالله عضو غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات:

الدولة تستهدف ضخ 252.8 مليار جنيه استثمارات بالقطاع الصناعي

مصر أصبحت مركزًا إقليميا للصناعات المعدنية ومصدرا رئيسا لإنتاجها

حوافز جديدة لدعم صناعة ألواح ولفائف الصاج وتعميق التصنيع المحلي

قال هيمن عبد الله، عضو غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات، إن الحزمة الجديدة من الحوافز والمبادرات التي أطلقتها وزارة الصناعة للمصنعين في قطاع ألواح ولفائف الصاج تمثل خطوة استراتيجية مهمة لدعم الصناعة الوطنية.

وأوضح أن هذه الحوافز تعكس بوضوح توجه الحكومة، ممثلة في وزارة الصناعة، نحو تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، لا سيما في مدخلات الإنتاج التي تشهد طلبًا متزايدًا من قطاعات حيوية مثل الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات. وأشار في حواره مع «عالم المال»، إلى أن الصناعة تعد الرافعة الرئيسية للاقتصاد الوطني والداعم الأساسي للنمو والتنمية المستدامة، وفيما يلي نص الحوار:

كيف ترى وضع قطاع الصناعات المعدنية خلال الفترة الأخيرة؟

الصناعات المعدنية من القطاعات الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدولة بشكل أساسي في تنفيذ المشروعات القومية الكبرى، نظرًا لاستخدام منتجاتها بكميات ضخمة في مختلف هذه المشروعات، كما يلعب هذا القطاع دورًا حيويًا في تلبية احتياجات الأسواق الإقليمية المجاورة، وهو ما يجعله أحد الركائز الرئيسية للاقتصاد.

ومن وجهة نظري، تمثل الصناعات المعدنية قاعدة أساسية لا يمكن لأي دولة صناعية أن تحقق تنمية صناعية حقيقية دون الاعتماد عليها، لارتباطها الوثيق بكل الأنشطة الإنتاجية، وعلى رأسها صناعات مواد البناء والصناعات الهندسية.

ما تقييمك للمبادرات التحفيزية التي قدمتها وزارة الصناعة للمستثمرين والمصنعين خاصة في صناعة ألواح ولفائف الصاج؟

من وجهة نظري، تمثل المبادرات والحوافز التي قدمتها وزارة الصناعة للمصنعين والمستثمرين خطوة استراتيجية شديدة الأهمية لدعم صناعة ألواح ولفائف الصاج المسحوب على البارد والمجلفن والملون، باعتبارها من الصناعات المغذية المحورية التي تقوم عليها عشرات الأنشطة الصناعية الحيوية.

كما أرى أن هذه الحوافز تعكس بوضوح توجه الحكومة نحو تعميق التصنيع المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، خاصة في مدخلات الإنتاج التي تشهد طلبًا متزايدًا من قطاعات مثل الأجهزة المنزلية، وصناعة السيارات، والإنشاءات، والمعدات الزراعية، والتجهيزات الطبية، لا سيما أن الحزمة التحفيزية تشمل أسعارًا تنافسية للأراضي الصناعية، مع أولوية نسبية في التخصيص للمشروعات الجديدة، إلى جانب تسهيلات مرنة في السداد مرتبطة بالالتزام بالجدول الزمني للتنفيذ، وهو ما يسهم في تخفيف الأعباء التمويلية خلال المراحل الأولى من الاستثمار.

ما أبرز مميزات هذه الحوافز والتيسيرات المقدمة إلى صناعة ألواح الصاج؟

تشمل الحوافز الإسراع بإصدار رخصة التشغيل خلال ٢٤ ساعة، من خلال الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بعد استيفاء الاشتراطات، وهو ما يعالج واحدة من أهم التحديات التي واجهت المستثمرين الصناعيين خلال السنوات الماضية، كما أن وزارة الصناعة وفرت قروضًا ميسرة لتمويل خطوط الإنتاج ورأس المال العامل، إلى جانب توفير جميع المرافق الأساسية بشكل فوري من كهرباء ومياه وغاز وطرق واتصالات، وهو ما يقلل من زمن بدء التشغيل، ويرفع كفاءة الاستثمار الصناعي.

ومن وجهة نظري، فإن كل هذه العوامل تنعكس بشكل إيجابي مباشر على الصناعة الوطنية من خلال زيادة معدلات التصنيع والإنتاج.

العديد من الصناع يطالبون بالاهتمام بالتعليم الفني والتدريب للنهوض بالعمالة فما تعليقك؟

بالفعل تولي وزارة الصناعة اهتمامًا كبيرًا لملف الدعم الفني والتعليم والتدريب المهني، وذلك واضح في إنشاء المعاهد الفنية المتخصصة لتأهيل العمالة وصقل مهاراتها، وحاليًا أصبحت العمالة المحلية صاحبة خبرات كبيرة، نتيجة مشاركتها في المشروعات القومية، وأصبحت عنصرًا مطلوبًا في أسواق العمل بالدول المجاورة، خاصة في السعودية ودول الخليج.

وأؤكد أهمية تعزيز التعاون بين القطاع الصناعي ومؤسسات التعليم الفني والجامعات، من أجل تخريج كوادر مؤهلة ومدربة تلبي احتياجات سوق العمل، خاصة داخل المصانع والقطاعات الصناعية، كما أن هناك دورًا كبيرًا للفريق كامل الوزير، وزير الصناعة، في دعم ملف الصناعة الوطنية، من خلال المتابعة المباشرة وتبني سياسات تنفيذية واضحة، أسهمت بشكل ملموس في تحويل الحوافز من قرارات مكتوبة إلى إجراءات فعلية على أرض الواقع.

ما تأثير فرض رسوم تدابير وقائية على واردات المنتجات نصف الجاهزة من الحديد أو الصلب؟

فرض رسوم وقائية على واردات البليت يستهدف بالأساس حماية صناعة الصلب المحلية، خاصة في ظل التحديات التي تواجه المصانع المتكاملة في منافسة مصانع الدرفلة نتيجة فروق الأسعار، وأرى أن هذا القرار يسهم في دعم الصناعات الثقيلة، وتعميق التصنيع المحلي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد والاقتراض، في الوقت نفسه فإن السوق المحلية تحتاج إلى نحو ١٠ ملايين طن من البليت سنويًا، في حين أن الرخص الجديدة التي أعلنتها وزارة الصناعة مؤخرًا سترفع الطاقة الإنتاجية إلى ١٥ مليون طن سنويًا، أي بزيادة تفوق حجم الطلب المحلي بنسبة تصل إلى ٥٠٪. وبالتالي، أرى أن فرض الرسوم الوقائية أصبح ضرورة لحماية هذه الاستثمارات، ومن الممكن أن تتمكن مصر خلال السنوات الخمس المقبلة من تصدير البليت لأول مرة.

ما تقييمك لعمل المناطق الصناعية في ظل الاستثمارات التي تدفقت عليها خلال الفترة الأخيرة؟

المناطق الصناعية تمثل أداة استراتيجية فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، نظرًا لكونها منصات إنتاجية ولوجستية متكاملة قادرة على توطين الصناعات وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وخلق فرص عمل مستدامة، فضلًا عن تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الوطنية.

كما أرى أن خطة الحكومة لعام ٢٠٢٦ تضع الصناعة في صدارة محركات النمو الاقتصادي، استنادًا إلى أهداف استثمارية واضحة وخطوات تنفيذية عملية تشمل تسهيل حصول المستثمرين على الأراضي الصناعية، ودعم توطين الإنتاج، وتعزيز القدرة التصديرية.

وتستهدف الدولة ضخ استثمارات بقيمة ٢٥٢,٨ مليار جنيه في القطاع الصناعي، بزيادة سنوية تقترب من ١٥٤٪، مع توقع أن يأتي أكثر من ٨٣٪ من هذه الاستثمارات من القطاع الخاص، وهو ما يعكس الثقة المتنامية في مناخ الاستثمار الصناعي.

ومن وجهة نظري، تظل الصناعة الرافعة الرئيسية للاقتصاد الوطني والداعم الأساسي للنمو والتنمية المستدامة، لما لها من دور محوري في دفع عجلة التنمية وتحسين البيئة الاستثمارية محليًا وإقليميًا، والإسهام المباشر في رفع مستويات المعيشة وتحقيق التنمية الشاملة.

وما القطاعات الصناعية الجاذبة للاستثمار خلال عام ٢٠٢٦؟

هناك العديد من القطاعات الصناعية الجاذبة للاستثمار خلال عام ٢٠٢٦، من بينها الصناعات الغذائية، وصناعات التشييد ومواد البناء، والصناعات المعدنية، والصناعات النسيجية، والصناعات الكيماوية، والصناعات الطبية والدوائية، والصناعات الهندسية، إلى جانب الصناعات الخشبية وصناعات الأثاث، وصناعات الطباعة والتغليف. وتتمتع هذه القطاعات بقدرة كبيرة على تلبية احتياجات السوق المحلية وتعزيز القدرة التصديرية، وتمثل ركيزة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتعميق التصنيع المحلي، وزيادة الصادرات، وخلق فرص عمل مستدامة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد المصري خلال المرحلة المقبلة.

حوار ـ أسامة عبدالله

إصدار رخصة التشغيل خلال 24 ساعة ضمن حزمة تيسيرات وزارة الصناعة

قروض ميسرة ومرافق فورية لدعم تشغيل مصانع الصاج وزيادة الإنتاج

زيادة الطاقة الإنتاجية للبليت بنسبة 50 % عن حجم الطلب المحلي

توقعات بتصدير البليت لأول مرة خلال 5 سنوات بعد التوسع الإنتاجي

يعد ملف المديونيات والقروض ومستحقات الشركات الأجنبية في قطاع الطاقة، أحد أبرز الملفات الحيوية التي تتصدر أجندة الحكومة خلال العام الماضي، حيث أسهم التعامل الذكي مع هذا الملف في تحقيق تقدم ملموس على صعيد استعادة ثقة الشركاء الأجانب.

تهدف لسداد 6.5 مليار دولار..

خطة حكومية طموحة لـ«إدارة ديون» الشركات الأجنبية بقطاع الطاقة

واعتمدت الحكومة في إدارة هذا الملف على خطة ممتدة لسداد مستحقات الشركات الأجنبية، وفق جدول زمني واضح وخطة مالية ممتدة حتى الربع الأول من عام ٢٠٢٦، تتضمن سداد نحو ٧٥٠ مليون دولار من مستحقات شركات النفط الأجنبية.

كما نجحت الدولة في خفض مستحقات الشركاء الأجانب بشكل تدريجي خلال عام ٢٠٢٥، بعد أن سجلت نحو ٦,٥ مليار دولار في بدايته، وذلك في إطار مساعيها لسداد المديونيات المتراكمة وتهيئة مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي، وتحفيز الشركات العالمية على استئناف نشاطها مرة أخرى، بعدما تراجع إنتاجها خلال السنوات الأخيرة نتيجة تراكم المستحقات وتوقف أعمال البحث والتنقيب.

وفي هذا السياق، قال المهندس مصطفى الشربيني، خبير الطاقة، إن قطاع الطاقة، رغم التحديات الكبيرة التي واجهها خلال السنوات العشر الماضية، شهد طفرة نوعية بفضل الجهود التي بذلتها وزارتا البترول والكهرباء، حيث دخل القطاع مرحلة إعادة هيكلة عميقة مدفوعة بحزمة من الإصلاحات الشاملة، استهدفت معالجة ملف تأخر المستحقات، وإعادة تسعير الغاز.

وكذلك توسيع قاعدة الشراكات مع الشركات العالمية، وأوضح أن هذه الإصلاحات انعكست بشكل مباشر على استعادة قدر ملحوظ من ثقة المستثمرين، وعودة الاستقرار النسبي للإنتاج، بما جعل مصر واحدة من أكثر الوجهات الجاذبة للاستثمار في مجال الطاقة على مستوى القارة الإفريقية.

وأضاف الشربيني أن الحكومة سددت نحو ٢٢٠ مليون دولار من المستحقات المتأخرة لشركات النفط الأجنبية خلال نوفمبر الماضي، وتستهدف إنهاء كامل المتأخرات بحلول الربع الأول من العام الحالي. كما أشار إلى أن الدولة سددت في سبتمبر الماضي قرابة نصف مليار دولار من مستحقات شركات النفط الأجنبية، في خطوة استهدفت تشجيع الشركات على تكثيف عمليات البحث والاستكشاف، بما يسهم في زيادة إنتاج الغاز الطبيعي.

ولفت إلى أن مصر تسعى لرفع إنتاج الغاز الطبيعي إلى نحو ٦,٦ مليار قدم مكعب يوميًا بحلول عام ٢٠٣٠، بزيادة قدرها ٥٨٪ مقارنة بالمعدل الحالي البالغ ٤,٢ مليار قدم مكعب يوميًا، كما تخطط وزارة البترول لحفر ١٤ بئرًا استكشافية في البحر المتوسط خلال عام ٢٠٢٦ لتقييم احتياطيات تُقدَّر بنحو ١٢ تريليون قدم مكعب.

من جانبه، أكد المهندس أيمن قرة، خبير الطاقة، أن الحكومة حققت خلال عام ٢٠٢٥ معدلات غير مسبوقة في سداد مستحقات الشركات الأجنبية، حيث التزمت بسداد عدة دفعات منتظمة شملت ١,٢ مليار دولار في مايو، ومليار دولار في يوليو، و٥٠٠ مليون دولار في سبتمبر، إلى جانب خطة لسداد ٧٥٠ مليون دولار إضافية على مرحلتين خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مشيرًا إلى أن إجمالي مستحقات الشركات الأجنبية في بداية العام الماضي بلغ نحو ٦,٥ مليار دولار.

وأوضح قرة أن الضغوط التمويلية أسهمت في تراجع إنتاج بعض الشركات الأجنبية، وانخفاض إنتاج عدد من الحقول الكبرى، وفي مقدمتها حقل ظهر، وهو ما استلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتأمين احتياجات الطلب المحلي من الطاقة.

وأشار إلى أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة مكنت مصر من الانتقال إلى نموذج شراكة أكثر مرونة وتعاونًا مع الشركات العالمية، بعيدًا عن الصيغ التعاقدية الجامدة، وهو ما تجلى في استعداد الحكومة لإعادة النظر في آليات تسعير الغاز، ودمج بعض اتفاقيات الامتياز، بما يعزز الجدوى الاقتصادية للمشروعات.

وفيما يتعلق بقروض الطاقة، أوضح قرة أن محفظة التمويلات في هذا القطاع تتسم بالتنوع، حيث تشمل تمويلات ضخمة للمشروعات القومية الكبرى، وفي مقدمتها محطة الضبعة النووية، التي يتم تمويل ٨٥٪ من أعمال بناء وحدات الطاقة بها عبر قرض روسي بقيمة ٢٥ مليار دولار.

كما تشمل تمويلات للقطاع الخاص في مجال الطاقة المتجددة تجاوزت ٤,٥ مليار دولار منذ عام ٢٠٢٢، لإنشاء مشروعات جديدة للطاقة النظيفة. وإلى جانب ذلك، تتوافر قروض بنكية ميسرة للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لشراء وتصنيع الألواح الشمسية، حيث يقدم البنك الأهلي المصري تمويلات تبدأ من ٢٥٠ ألف جنيه وتصل إلى أكثر من ٥٠ مليون جنيه لمشروعات الطاقة الشمسية. بينما يوفر البنك التجاري الدولي تمويلًا لشراء الألواح الشمسية للمنازل يصل إلى ٣٥٠ ألف جنيه، في حين يمول بنك مصر المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقروض تصل إلى ٦ ملايين جنيه، لافتًا إلى أن الحكومة تتيح حوافز وبرامج تمويل ميسرة للقطاع الخاص ضمن مبادرات مثل برنامج «نُوَفِّي» لدعم مشروعات الطاقة المتجددة.

شيرين نوار

مصطفى الشربيني:

الإصلاحات الهيكلية تعيد الثقة إلى المستثمرين

أيمن قرة:

المرونة التعاقدية تضع قطاع الطاقة على الطريق الصحيح

رامي صلاح: المراكبي للصلب تخطط لضخ مليار جنيه استثمارات لتوطين لفائف السلك في 2026

كشف المهندس رامي صلاح، الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال والاستدامة بشركة المراكبي للصلب، أن صادرات الشركة ارتفعت بنسبة ٤٠٪ بنهاية عام ٢٠٢٥ مقارنة بالعام السابق، لتسجل نحو ١٠٠ مليون دولار، مشيرًا إلى أن أسواق شمال إفريقيا ودول الخليج وأوروبا والبلقان وأمريكا الجنوبية جاءت في مقدمة الدول المستوردة لمنتجات المجموعة.

وقال صلاح إن مجموعة المراكبي للصلب توجد منذ عام ١٩٦٠ في مجال الحديد والصلب، لتلبية احتياجات العملاء من خلال توزيع وتوريد منتجات الحديد والصلب في جميع أنحاء مصر، مع الحرص على تزويد العملاء بمنتجات وحلول بأعلى مستويات الجودة دون استثناء.

وأوضح أنه في عام ٢٠٠٦ بدأت الشركة تشغيل مصنع درفلة حديد التسليح على مساحة ٦٠ ألف متر مربع، بطاقة إنتاجية تصل اليوم إلى أكثر من ٣٠٠ ألف طن سنويًا، بأقطار تتراوح بين ١٠ و٣٢ مم. وفي عام ٢٠١٦ قررت المجموعة التوسع نحو التكامل العكسي من خلال الاستثمار في مصنع صهر ومعالجة الخردة ووحدة الصب المستمر بأحدث التكنولوجيا الألمانية لإنتاج البليت عالي الجودة بطاقة إنتاجية ٤٠٠ ألف طن سنويًا.

وأضاف صلاح، في تصريحات لـ"عالم المال"، أن الشركة تعتزم ضخ استثمارات جديدة بقيمة مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٦، لتدشين مصنع جديد يهدف إلى توطين عدد من المنتجات المستوردة، في مقدمتها لفائف السلك، في إطار استراتيجية الشركة لزيادة القيمة المضافة وتعميق التصنيع المحلي، تماشيًا مع توجه الدولة المصرية.

وأشار إلى أن السوق المحلية شهدت هدوءًا في الطلب على المنتجات خلال الفترة الأخيرة، خاصة خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٥، وهو ما أسهم في توجيه جزء أكبر من الإنتاج للتصدير. وأشار إلى أن بعض الأسواق الأفريقية بدأت في فرض رسوم جديدة رغم اتفاقيات التجارة الحرة، مثل "رسوم التنمية" التي أقرتها كينيا، ما أثر جزئيًا على حركة الصادرات المصرية، مؤكدًا أن الشركة تصدر منتجاتها إلى ٣٨ دولة، وتسعى للتعاون مع مؤسسات التعليم والجامعات لتدريب العمالة، نظرًا لأن "العمالة المدربة" ما زالت تمثل تحديًا مهمًا للقطاع الصناعي.

ولفت الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال والاستدامة بشركة المراكبي للصلب إلى أن المجموعة بدأت التصدير منذ نحو ٤ سنوات، ونجحت في أن تكون من الشركات القليلة التي تصدر حديد التسليح ولفائف السلك، في ظل ما تتطلبه عمليات التصدير من مواصفات فنية واعتمادات تختلف من دولة إلى أخرى.

وأوضح أن الشركة استهدفت تحديث عدد من خطوط الإنتاج ورفع كفاءتها التشغيلية، مستكملة في الوقت نفسه التوسعات التي بدأت تنفيذها خلال عام ٢٠٢٥ باستثمارات بلغت ٥٠٠ مليون جنيه، تم توجيه جزء منها إلى خفض الانبعاثات الكربونية، بما يدعم تنافسية منتجات الشركة في الأسواق التصديرية، خاصة في ظل اشتراطات الاستدامة البيئية.

محمد تامر نجم: جولدن باك للصناعات البلاستيكية تنتج 400 طن شهريًا من الشكائر.. وندشن مصنعا جديدا خلال 2026

قال المهندس محمد تامر نجم، عضو مجلس إدارة شركة جولدن باك للصناعات البلاستيكية، إن الشركة متخصصة في تصنيع وإنتاج «الأجولة» أو «شكائر التعبئة» البلاستيكية لكافة الأغراض، مثل الحبوب، الأعلاف، والدقيق، لافتًا إلى أن الشركة تمتلك خطوط إنتاج بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٥٠ طن شهريًا، وخلال الفترة الأخيرة، وبعد زيادة خطوط الإنتاج، ارتفعت الطاقة الإنتاجية لتصبح ٤٠٠ طن شهريًا.

وأضاف نجم في تصريحات لـ«عالم المال»: «نستهدف المصانع والشركات العاملة في مجالات الأعلاف والحبوب والدقيق والمطاحن، بالإضافة إلى مجال العلافة والبقوليات، لأنها تحتاج إلى تعبئة منتجاتها في أجولة أو شكائر بلاستيكية»، موضحا أن الشركة تغطي السوق المحلية بشكل واسع، ولها وجود في كل المحافظات.

وتابع نجم: «بالنسبة للتصدير، بدأت الشركة في المرحلة الحالية تصدير منتجاتها إلى عدد من الدول العربية، منها ليبيا والسودان، والتي استوردت كميات كبيرة من منتجات الشركة مؤخرًا»، كما أشار إلى أن الشركة تستهدف التوسع في التصدير إلى دول أخرى، خاصة الدول الإفريقية.

وكشف كذلك عن خطة الشركة خلال عام ٢٠٢٦ للتوسع، من خلال افتتاح مصنع جديد لتصنيع «الأجولة البلاستيكية» على مساحة أكبر في مدينة العاشر من رمضان، باستثمارات كبيرة، حيث تم بالفعل استلام الأرض بتوجيهات وتيسيرات من وزير الصناعة كامل الوزير، وجار تنفيذ الإنشاءات بعد إنهاء الإجراءات الخاصة بالتراخيص والتسجيل.

وتابع: «هناك ٤ مراحل في عملية التصنيع حتى خروج المنتج النهائي. وتعمل خطوط الإنتاج تحت إشراف مجموعة من أمهر الفنيين ورؤساء الأقسام لضمان الجودة والدقة في إنتاج الخيوط لتلبية احتياجات الطلبيات الخاصة بالعملاء من حيث المتانة وجودة الفتلة».

وأوضح أن المرحلة الأولى تشمل تصنيع الخيوط، أما المرحلة الثانية فتتعلق بمرحلة الأنول والنسيج، والتي تتضمن تحميل الأنول والخيوط المصنعة المطلوبة لإتمام عملية الإنتاج، والمرحلة الثالثة هي مرحلة الطباعة، وتشمل استخدام الخامات مثل الأحبار والصبغات بأنواعها، مع وجود مطابع حديثة تعمل على طباعة ٦ ألوان، حيث تدار عملية الطباعة وفق رغبة واحتياجات العملاء. وأما المرحلة الرابعة، فهي مرحلة «التغليف»، حيث تغلف الأجولة حسب متطلبات العملاء، مع الالتزام بالوزن المطلوب وجودة التغليف العالية.

يذكر أن نجم شارك في معرض بلاستيكس ٢٠٢٦ بالقاهرة، والذي يعد المنصة الرائدة لصناعتي البلاستيك والمطاط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ضخ 6 مليارات جنيه لإضافة 12 خط إنتاج

العضو المنتدب لـ «أركوستيل للصلب»: نستهدف تحقيق 100 طن صادرات ورفع الطاقة الإنتاجية إلى 330 ألف طن سنويا

قال المهندس أحمد محمود همام، العضو المنتدب لشركة أركوستيل الشركة العربية للصلب المخصوص، إن الشركة تستهدف خلال العام الجاري ٢٠٢٦ زيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٣٣٠ ألف طن سنويًا، وهو ما يمثل مضاعفة للإنتاج عقب التوسعات التي شهدها المصنع مؤخرًا، مشيرًا إلى أن الشركة تستهدف أيضًا رفع حجم الصادرات إلى أكثر من ١٠٠ ألف طن من الصلب المخصوص مع التركيز على الأسواق الأوروبية.

وكشف همام لـ«عالم المال»، أن حجم التصدير الحالي يبلغ نحو ٦٠ ألف طن من الصلب المخصوص، موضحًا أن الشركة تمتلك خطوط إنتاج تتيح زيادة الطاقة الإنتاجية مع نهاية عام ٢٠٢٦ لتصل إلى ١٠٠ ألف طن من الصلب.

وأضاف أن أركوستيل تستهدف ضخ استثمارات بقيمة ٦ مليارات جنيه لإضافة ١٢ خط إنتاج لسحب الأسلاك، إلى جانب خط جديد لإنتاج الصلب المدرفل على البارد خلال العام الجاري.

وعن الأسواق المستهدفة للتصدير، أكد همام أن الشركة تصدر منتجاتها إلى تركيا وإيطاليا اللتين تستحوذان على النسبة الأكبر من الصادرات، إلى جانب أسواق إسبانيا وألمانيا وبولندا وبلغاريا، وهي من الأسواق التي تتمتع بمستويات تنافسية مرتفعة في صناعة الصلب، مشيرًا إلى أن الشركة تسعى بشكل مستمر إلى تعزيز تواجدها في هذه الأسواق وفتح أسواق جديدة.

وأكد همام أن استراتيجية الشركة ترتكز على إنتاج الصلب المخصوص المستخدم في الصناعات الدقيقة، مثل: صناعة السيارات والمعدات الثقيلة والتطبيقات الهندسية الخاصة، موضحًا أن هذا النوع من المنتجات يمنح الشركة ميزة تنافسية قوية مقارنة بالمنتجات التقليدية.

وأشار إلى أن شركة أركوستيل شهدت تحولًا ملحوظا منذ استحواذ مجموعة العشري للصلب عليها في عام ٢٠٢١، حيث تم تنفيذ خطة تحول تشغيلي ورفع كفاءة الإنتاج دون الاستغناء عن أي من العاملين، مع الاستعانة بخبرات فنية وإدارية جديدة.

وأوضح أن هذه الخطة أسفرت عن زيادة الطاقة الإنتاجية من ١٤٠ ألف طن إلى ٢٤٠ ألف طن سنويًا من خلال تحسين كفاءة المعدات وخطوط الإنتاج، إلى جانب تنويع محفظة المنتجات لتلبية احتياجات السوقين المحلي والعالمي.

وأضاف همام أن المشاركة في المعارض الخارجية والدولية ساهمت في فتح قنوات تواصل جديدة مع العملاء، حيث تم عقد عدد كبير من المناقشات الفنية المتخصصة، وهو ما انعكس على توسيع قاعدة عملاء الشركة في السوق الأوروبي.

وأشار إلى أن الأسواق الأوروبية تعد من أكثر الأسواق تشددًا من حيث اشتراطات الجودة والفحص الفني، إلا أن الشركة نجحت في النفاذ إليها بفضل دقة أنظمة الجودة وامتلاكها معامل فحص متقدمة قادرة على تلبية المواصفات العالمية.

وعن الشركة، أوضح همام أن أركوستيل تأسست عام ١٩٩٢ كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩، وتقع في المنطقة الصناعية الخامسة بمدينة السادات، ومجهزة بأحدث التكنولوجيات في مجالات صناعة الصلب والدرفلة والتشطيب والمعالجة الحرارية ومعدات المرافق، كما أكد أن رؤية الشركة تعتمد على تشجيع إنشاء صناعات جديدة قائمة على الصلب المخصوص، والارتقاء بقدرات أركوستيل لتكون منتجًا متميزًا للصلب في الدول العربية والأفريقية والشرق الأوسط من خلال البحث والتطوير.

وأشار إلى أن مهمة الشركة تتمثل في إنتاج وتسويق الصلب المخصوص عالي الجودة في صورة كتل معدنية «البليت» وعروق مدرفلة، بالإضافة إلى بارات طولية بأقطار ومقاطع متنوعة تشمل المستديرة والمربعة والسداسية، وكذلك لفائف السلك.

وفيما يتعلق بحجم الاستثمارات، أكد همام أن إجمالي استثمارات الشركة مع التوسعات وخطوط الإنتاج الجديدة قد يتجاوز ٥ مليارات جنيه، مشيدًا بمساندة وزارة الصناعة والفريق كامل الوزير من خلال المبادرات الموجهة لدعم المصنعين والقطاعات الصناعية، ولا سيما قطاع الصلب ومشروعات الفلنكات وعجل السكك الحديدية.

أسامة عبد الله

الأسواق الأوروبية تعد من أكثر الأسواق تشددًا من حيث اشتراطات الجودة والفحص الفني، إلا أن الشركة نجحت في النفاذ إليها بفضل دقة أنظمة الجودة وامتلاكها معامل فحص متقدمة قادرة على تلبية المواصفات العالمية

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews

آكز
CORPORATION

80.3 مليار جنيه تمويلات للقطاع الزراعي لدعم صغار المزارعين والمشروعات الحيوانية

- المالية تدعم الزراعة المستدامة بـ500 مليون جنيه سنويا مقابل عائد 5 %
- تمويل القمح والذرة يصل إلى 100 % من قيمة موازنة محاصيل الأراضي المزروعة

يمثل القطـاع الزراعي أحد الأعمدة الأساسـية للاقتصـاد المصـري، ليس فقـط باعتبـاره المصدر الرئيسـي لتحقيـق الأمـن الغذائـي، وإنمـا لـدوره الاجتماعـي والاقتصادي في تشـغيل ملايين الأسـر الريفية.

وخلال السنوات الأخيرة، ومع تصاعد التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف الإنتاج، وتقلبات المناخ، والأزمات الاقتصادية العالمية، اتجهت الدولة إلى توسيع مظلة الدعم التمويلي للفلاحين من خلال البنك الزراعي المصري، والبنك الأهلي المصري، وبقية البنوك العاملة في السوق، تحت مظلة سياسات البنك المركزي، بهدف الحفاظ على استقرار الإنتاج الزراعي واستدامة دخول المزارعين.

ويعد البنك الزراعي المصري المؤسسة المصرفية الأقدم والأكثر ارتباطا بالقطاع الزراعي، حيث يستحوذ على النصيب الأكبر من تمويل المحاصيل والأنشطة المرتبطة بالزراعة في القرى والنجوع.

وخلال السنوات الأخيرة عمل البنك على التوسع في محفظة القروض الموجهة للقطاع الزراعي لتصل إلى عشرات المليارات من الجنيهات، مخصصة لتمويل زراعة المحاصيل الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح والذرة وقصب السكر وبنجر السكر، إلى جانب تمويل أنشطة الثروة الحيوانية والداجنة والميكنة الزراعية.

كما ركّز البنك الزراعي على برامج تمويل المحاصيل باعتبارها أحد محاور تنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، حيث بلغ حجم المحفظة الائتمانية الزراعية نحو ٨٠,٣ مليار جنيه بنهاية الربع الثالث من عام ٢٠٢٤، بزيادة قدرها ١٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وهو ما يعكس اتساع دور البنك في دعم النشاط الزراعي، خاصة صغار المزارعين الذين يمثلون نحو ٨٠٪ من إجمالي المنتجين.

ويغطي هذا التمويل مختلف مراحل العملية الزراعية، بدءًا من توفير التقاوي والبذور والأسمدة، مرورًا بتكاليف الزراعة والخدمة، وصولا إلى الحصاد، مع إعطاء أولوية واضحة لصغار الحائزين، باعتبارهم الشريحة الأكثر تأثرًا بتقلبات الأسعار وارتفاع مستلزمات الإنتاج.

وفي عام ٢٠٢٥، أطلق البنك الزراعي المصري حزمة برامج تمويل محدثة، تركز على دعم الزراعة التعاقدية والزراعة المستدامة، بعائد مخفض يصل إلى ٥٪ متناقص، مدعوم من وزارة المالية بنحو ٥٠٠ مليون جنيه سنويًا، في إطار تخفيف الأعباء التمويلية عن كاهل المزارعين.

وتشمل هذه البرامج قروضًا قصيرة الأجل لتمويل المحاصيل الحقلية مثل القمح والذرة، التي تقل دورتها الإنتاجية عن عام، بنسبة تمويل تصل إلى ١٠٠٪ من قيمة الموازنة المحصولية للأراضي المزروعة في الوادي القديم والأراضي الصحراوية المستصلحة والمجهزة، في حين يتم تمويل المحاصيل المحملة على زراعات أساسية بنسبة ٢٥٪.

أما القروض المتوسطة والطويلة الأجل، فتستهدف تمويل محاصيل قصب السكر، والبساتين، والنباتات الطبية والعطرية، بنسبة تمويل تصل إلى ٧٠٪ من إجمالي التكاليف الاستثمارية، بما يتيح للمزارعين التوسع في الأنشطة الأعلى عائدًا والأطول أمدًا.

وفي السياق ذاته، رفع البنك الزراعي حجم تمويل المشروعات المتناهية الصغر بنسبة ٢٥٪، ليصل إلى نحو ٣٩,٨ مليار جنيه خلال العام الماضي، استفاد منها نحو ٤٣٦ ألف عميل، من بينهم نسبة كبيرة من النساء والشباب في الريف، في إطار دعم التمكين الاقتصادي للفئات الأكثر احتياجًا.

وتتكامل هذه الجهود مع مبادرة "حياة كريمة" الرئاسية، حيث خصص البنك نحو ٦٤٪ من محفظته الائتمانية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، بقيمة بلغت ٤٢,٨ مليار جنيه، لدعم الأنشطة الإنتاجية والخدمية في القرى المستهدفة بالمبادرة.

وعلى مستوى تطور القروض الزراعية، أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ارتفاع إجمالي القروض الاستثمارية الممنوحة للمزارعين والمشروعات الزراعية إلى نحو ٥٦ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقارنة بنحو ١٦,١ مليار جنيه في العام المالي السابق له، بمعدل نمو بلغ ٢٤٨,٥٪.

في المقابل، انخفضت القروض قصيرة الأجل بنسبة ٢٢,٧٪، لتسجل ٨,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقابل ١١,١ مليار جنيه في العام المالي السابق، نتيجة تراجع منح القروض بضمان الودائع وبعض الأغراض الأخرى مثل الحسابات الجارية ووسائل النقل، وفقًا للتقرير.

كما سجلت القروض متوسطة الأجل قفزة كبيرة بنسبة ١٠٣٤,٦٪، لتصل إلى ٢٢,٦ مليار جنيه خلال ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٢ مليار جنيه فقط في العام السابق، مدفوعة بالتوسع في تمويل الأنشطة الزراعية الاستثمارية، ومشروعات الثروة الحيوانية، إلى جانب البرامج التمويلية الجديدة التي أطلقها البنك المركز.

الإنتاج يقترب من 10 ملايين طن

القمح يقود تحسن الأداء الزراعي في 2025 والواردات تتراجع 8 %

في خطوة تعكس تحسن أداء القطاع الزراعي وتقدم الدولة في أحد أكثر الملفات حساسية، سجل محصول القمح خلال عام ٢٠٢٥ نتائج إيجابية لافتة، أسهمت في تخفيف الاعتماد على الخارج وتقليل فاتورة الاستيراد، مدفوعة بحزمة من السياسات الداعمة للمزارع، والتوسع في الأصناف عالية الإنتاجية، إلى جانب تطوير منظومة التخزين والدعم الزراعي.

وتراجعت واردات مصر من القمح بنحو ٨٪ خلال العام الماضي إلى ١٣,٢ مليون طن، انخفاض الكميات المستوردة من القمح يعود إلى ارتفاع الأسعار العالمية بنحو ٦٪ لتصل إلى ٢٥٠ دولارا للطن في ٢٠٢٥، إضافة لانخفاض الطلب المحلي على رغيف «الفينو» بسبب تراجع القوة الشرائية لدى المواطنين، فضلا عن عودة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين والسودانيين إلى بلادهم.

من جهتها تتوقع وزارة الزراعة، زيادة المساحة المزروعة من القمح خلال الموسم الجاري بنسبة ١٣٪ إلى ٣,٥ مليون فدان.

وفي هذا السياق أكد الدكتور خالد جاد، المتحدث الإعلامي لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أن الدولة المصرية نجحت خلال عام ٢٠٢٥ في خفض واردات القمح بنسبة تقترب من ٨٪، في مؤشر واضح على تحسن معدلات الاكتفاء النسبي وتعزيز الأمن الغذائي، مقارنة بالعام السابق.

وأوضح أن حجم واردات القمح تراجع إلى نحو ١٣,٢ مليون طن خلال ٢٠٢٥، مقابل ١٤,٤ مليون طن في عام ٢٠٢٤، لافتًا إلى أن هذا الانخفاض جاء نتيجة الزيادة الملحوظة في الإنتاج المحلي، الذي اقترب من حاجز ١٠ ملايين طن، مقارنة بنحو ٩,٥ مليون طن في العام الماضي، إلى جانب ارتفاع كميات التوريد للصوامع الحكومية لتسجل نحو ٤ ملايين طن للمرة الأولى.

وأشار المتحدث الإعلامي لوزارة الزراعة إلى أن هذا التقدم يعود في جانب كبير منه إلى تحسن إنتاجية الفدان، حيث ارتفع متوسط الإنتاج من ١٩,٣ أردب إلى نحو ١٩,٥٦ إردب، بفضل اعتماد المزارعين على أصناف قمح مصرية مطورة وعالية الجودة.

خالد جاد

الوزارة وفرت خلال العام الماضي ٥ أصناف متميزة وتستعد لطرح ٥ أصناف جديدة خلال الموسم المقبل

وأضاف أن الوزارة وفرت خلال العام الماضي خمسة أصناف متميزة، وتستعد لطرح خمسة أصناف جديدة خلال الموسم المقبل، تتمتع بقدرتها على تحمل التغيرات المناخية والتكيف مع الأراضي الجديدة، وهو ما يدعم خطط التوسع في المساحات المنزرعة للوصول إلى مستهدف ٣,٥ مليون فدان.

ولفت خالد جاد إلى أن المشروعات القومية لعبت دورًا محوريًا في حماية المحصول وتقليل الفاقد، خاصة من خلال تطوير منظومة الشون التقليدية والتوسع في إنشاء الصوامع الحديثة، ما رفع الطاقة التخزينية إلى ما يتراوح بين ٤,٥ و٥ ملايين طن، وأسهم في الحفاظ على جودة القمح وتقليل نسب الهدر.

كما أكد أن تطبيق منظومة كارت الفلاح أسهم في خدمة نحو ٥ ملايين مزارع، وضمان وصول مستلزمات الإنتاج من تقاوي وأسمدة ودعم فني لمستحقيه، إلى جانب التوسع في استخدام الميكنة الزراعية الحديثة في مختلف مراحل الزراعة، من الزراعة وحتى الحصاد.

وتعد مصر إحدى أكبر مستوردي القمح في العالم، كما أن مشترياتها تُتابع عن كثب كمؤشر عالمي، وجاءت مصر في قائمة أكثر الدول استهلاكاً للقمح في موسم ٢٠٢٣-٢٠٢٤ بما يزيد عن ٢٠ مليون طن، وهو ما يمثل ٢,٦٪ من الاستهلاك العالمي، بحسب تقرير صادر عن وزارة الزراعة الأميركية في أكتوبر الماضي.

وصلت إلى 64 ألف طن..

طفرة في صادرات الطماطم تعزز حضور المحاصيل المصرية بالأسواق العالمية

شهدت صادرات الطماطم الطازجة قفزة لافتة، عكست تطور أداء القطاع الزراعي وقدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية، في وقت تضع فيه الدولة تعظيم العائد من الصادرات الزراعية على رأس أولوياتها، باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة ودعم الميزان التجاري.

وأكد الدكتور محمد المنسي، رئيس الإدارة المركزية للحجر الزراعي، أن كميات الطماطم الطازجة المصدرة سجلت نحو ٦٤ ألفًا و٧٧ طنًا، في طفرة تصديرية جديدة تعكس نجاح المنتج المصري في ترسيخ مكانته لدى المستهلك العالمي، مدعوماً بجودة الإنتاج والالتزام الصارم بالاشتراطات والمعايير الدولية المعتمدة في الدول المستوردة.

وأوضح أن الطماطم لم تعد محصولًا موجهًا للسوق المحلية فقط، بل باتت أحد المكونات الرئيسية في خريطة الصادرات الزراعية الطازجة، حيث يحتل المحصول المركز التاسع ضمن قائمة الصادرات الزراعية المصرية، وهو ما يعكس الأهمية الاقتصادية المتنامية لهذا المحصول الاستراتيجي.

وتتصدر الطماطم المشهد الزراعي من حيث المساحات المنزرعة، التي تتجاوز ٣٦٧ ألف فدان على مستوى الجمهورية، بإنتاج سنوي يقترب من ٦,٧ مليون طن، وهو حجم إنتاج ضخم يلبّي احتياجات الاستهلاك المحلي ويضمن وفرة المعروض، إلى جانب إتاحة كميات مناسبة للتصدير للأسواق الخارجية.

وأشار المنسي إلى أن صادرات الطماطم حققت نمواً ملحوظاً خلال الموسم الحالي، ما ساهم في الحفاظ على موقعها المتقدم ضمن أهم الصادرات الزراعية، مرجعًا هذا الأداء الإيجابي إلى نجاح مصر في فتح أسواق جديدة، إلى جانب التوسع في الأسواق التقليدية، خاصة بدول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي.

وتحظى الطماطم المصرية بقبول متزايد بفضل مذاقها المميز وقدرتها العالية على تحمل عمليات النقل والشحن، نتيجة تطبيق الممارسات الزراعية الجيدة في مراحل الإنتاج المختلفة.

وأكد مسؤولو الحجر الزراعي أن جميع شحنات الطماطم التي غادرت الموانئ المصرية خضعت لإجراءات فحص دقيقة ورقابة مشددة، لضمان خلوها من الآفات ومطابقتها للمواصفات الفنية المعتمدة بالدول المستوردة، بما يحافظ على سمعة الصادرات الزراعية المصرية ويعزز ثقة الشركاء التجاريين.

وفي هذا الإطار، تلعب منظومة "التكويد" دورًا محوريًا في دعم الصادرات، حيث تتيح تتبع المحصول بدءاً من المزرعة وحتى وصوله إلى المستهلك، الأمر الذي يسهم في رفع مستوى الشفافية، وضمان الجودة، ويعزز من حضور الطماطم المصرية في المحافل والأسواق الدولية.

وتأتي هذه النتائج في ظل توجه الدولة لتعظيم عوائد القطاع الزراعي، حيث تسهم صادرات الطماطم، جنباً إلى جنب مع محاصيل الموالح والبطاطس والبصل، في دعم الميزان التجاري ووضع مصر ضمن كبار منتجي ومصدري الطماطم في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مع تطلعات لزيادة الكميات المصدرة خلال المواسم المقبلة من خلال التوسع في الزراعات المحمية والصوب الزراعية.

وفي سياق متصل، يمثل التصنيع الغذائي للطماطم بعداً اقتصادياً بالغ الأهمية، إذ تُعد الطماطم مادة خام أساسية لصناعات متعددة مثل المركزات والمعجون والطماطم المجففة، وهو ما يحقق قيمة مضافة مرتفعة للاقتصاد القومي.

ووفقًا لما أعلنته الدكتورة هند عبد اللاه، مدير المعمل المركزي لمتبقيات المبيدات بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، تتجاوز عائدات الصناعات التحويلية القائمة على الطماطم ١٠٠ مليون دولار سنويًا.

ويعكس هذا التوجه أهمية الاستغلال الأمثل للمحصول، والانتقال من تصدير المنتج الخام إلى التوسع في تصدير المنتجات المصنعة ذات القيمة المضافة الأعلى، بما يعزز تنافسية الصادرات المصرية ويزيد من عوائدها في الأسواق العالمية خلال السنوات المقبلة.

رئيس قطاع الثروة الحيوانية بوزارة الزراعة:

تمويل مشروع البتلو يتخطى 10 مليارات جنيه حتى نهاية أغسطس 2025

طارق سليمان:

45.1 ألف من صغار المربين وشباب الخريجين والسيدات يحصلون على التمويل

إجمالي التمويل يغطي 522.5 ألف رأس ماشية

في ظل الضغوط المتزايدة على قطاع الثروة الحيوانية والداجنة، وارتفاع تكاليف الإنتاج، يبرز التمويل الميسر كأحد أهم أدوات الدولة للحفاظ على استقرار هذا القطاع الحيوي وضمان استمراريته، فإتاحة قروض منخفضة العائد لم تعد مجرد دعم مالي، بل أصبحت ركيزة أساسية لتطوير نظم التربية، ورفع الكفاءة الإنتاجية، وتقليل المخاطر التي تواجه صغار المربين، بما ينعكس في النهاية على الأمن الغذائي وتوافر البروتين الحيواني بأسعار مناسبة.

وأوضح الدكتور طارق سليمان، رئيس قطاع تنمية الثروة الحيوانية والداجنة بوزارة الزراعة، أن الدولة تولي اهتمامًا كبيرًا بدعم صغار المربين، سواء من خلال الدعم الفني أو التمويل الميسر، مشيرًا إلى أن وزارة الزراعة تقدم مختلف أوجه الدعم اللوجستي والفني، مع التنسيق المستمر مع البنوك لتوفير التمويل اللازم للأنشطة الإنتاجية.

وأشار سليمان إلى أن إجمالي تمويلات مشروع البتلو تخطت ١٠ مليارات و٥٣ مليون جنيه حتى نهاية أغسطس الماضي، استفاد منها نحو ٤٥,١ ألف مستفيد من صغار المربين وشباب الخريجين والسيدات، بإجمالي تمويل بلغ ٥٢٢,٥ ألف رأس ماشية، وهو ما يعكس حجم الاعتماد على التمويل كأداة مباشرة لدعم الإنتاج الحيواني.

وأضاف أن الوزارة، بالتعاون مع البنوك، توفر تمويلات بعائد منخفض يصل إلى ٥٪، تستهدف تطوير عنابر الدواجن ورفع كفاءتها وزيادة طاقتها الاستيعابية والإنتاجية، بما يسهم في تحسين الأداء العام للقطاع.

ولفت إلى أن هذه التمويلات تشمل صغار المربين، وتركز على دعمهم في شراء مستلزمات الإنتاج المختلفة، من أعلاف وكتاكيت وأدوية ولقاحات وبرامج تحصين، إلى جانب تمويل تطوير العنابر وتحويلها من النظام المفتوح إلى النظام المغلق، الأمر الذي يساهم في تقليل الفاقد، ورفع معدلات الأمان الحيوي، وتحسين جودة الإنتاج.

www.facebook.com/AlamALmalNews